من أجل قيام حركة فكريّة حنيفة

تعدّد الأحْرف القرآنيّة: مُعْضلة أرْهقت العلماء

محمد علي الباصومي

مُحتويات البحث

المقدّمة 01

1. دلالات الأحْرف القرآنيّة السّبعة من خلال الرّواية..... 02

1.1 أهمّ الرّوايات المتعلّقة بنزول القرآن على سبْعة أحْرف..... 02

1.2 ملاحظات واسْتشكالات تحْملها روايات الأحْرف السّبعة 09

1.3 أسئلة متعلّقة بمُقاربة الرّواية لتعدّد الأحْرف القرآنيّة 12

2. قراءة نقديّة لمختلف تأويلات العلماء لمعنى الأحْرف السّبعة 14

2.1 مُناقشة عامّة لأهمّ أقوال العلماء في ماهيّة الأحْرف السّبعة 14

2.2 تفسير الأحْرف السّبعة باللّهجات القبليّة 19

2.3 هل نُسخ حُكم الأحْرف القرآنيّة السّبعة؟ 22

3. التّحقيق في تعدّد الأحْرف من خلال البحث في علاقتها بجمْع القرآن 24

3.1 إشكالية العلاقة بين الأحْرف السّبعة وعمليّات جمع القرآن 24

3.2 محاولات للمُوائمة بين تعدّد الأحْرف وجمْع القرآن 26

3.3 حُجج قرآنيّة ومنطقيّة أخرى تدْحض فكرة الأحْرف السّبعة 28

4. بحثا عن سبب صناعة فكرة تعدّد الأحْرف القرآنيّة 31

4.1 توطئة بخصوص منهجيّة عمل العقل الرّوائي 31

4.2 الأحْرف السّبعة كأداة لتبرير اجتهادات الصّحابة في فهم القرآن 32

4.3 الأحْرف السّبعة كأداة لتبْرئة ساحة ابن أبي سرح الأموي 33

4.4 فكرة الأحْرف السّبعة كأدة لخدمة الطّائفيّة 36

الخاتمة 38

المقدّمة

يصعب البحث المنفصل في مسألتيْ تعدّد الأحرف القرآنيّة وتعدّد قراءات القرآن، لأنّ وجودهما مُبرَّرٌ نظريّا بحزمة موضوعيّة واحدة من الرّوايات. فتبرير الإختلاف في قراءة القرآن الكريم وقع تفسيره بفكرة نزوله على سبعة أحرف، والبحث في فكرة تعدّد الأحرف يعتمد كثيرا على الإختلافات التي توجد في القراءات.

ويعتبر جمهور العلماء أنّ حديث نزول القرآن على سبعة أحرف هو بحُكم المتواتر، إذْ نقلته جميع كتب الحديث والتفسير، ورواه زهاء العشرين من الصّحابة. وقد توقّف العلماء طويلا عند فكرة تسْبيع أحْرف القرآن، وتعدّدت وتأويلاتهم بهذا الخصوص لتبلغ العشرات. ومن أهمّ القدامى الذين قتلوا فكرة تعدّد الأحرف بحثًا ابن الجزري، حيث خصّص لهذه القضيّة مُؤلَّفا مستقلا، والذي قال في خاتمة بحثه: "ولا زلتُ أسْتشكل هذا الحديث وأفكّر فيه وأمْعن النظر من نيّفٍ وثلاثين سنة".

والأسئلة التي يتوجّه هذا البحث هي ما يلي: ما المقْصود بنزول القرآن على سبْعة أحْرف؟ وما الغاية والحكمة منه؟ وهل التعدّد يخصّ اللفظ أو المعنى أو الإثنيْن معا؟ وأين نجد هذه الأحْرف اليوم: هل نُسخت وتمّ الإستغناء عنها عند الجمْع القرآني، أم أنّ المصحف الإمام استوْعب هذه الأحرف في نصّه؟ وهل استنفذت هذه السّمة في القرآن الغاية منها؟ وما علاقة الأحرف بالقراءات المتواترة؟

أسئلة كثيرة قد تتْقدح في ذهن أيّ قارئ للرّوايات المتعلّقة بالأحرف القرآنيّة السّبعة، وهو ما يفسّر كثرة المؤلّفات التي خُصّصت للتّحقيق في هذه القضيّة قديما وحديثا. وسأحاول من خلال هذا العمل المُساهمة في إضاءة مختلف الزّوايا التي تتشكّل منها فكرة تعدّد أحرف القرآن الكريم من وجهة نظر حنيفة، ترفض التّفكير من داخل الصّندوق، وتزعم الإنحياز للمنطق القرآني والموضوعي بعيدا عن هيْمنة الرّواية.

1. دلالات الأحْرف القرآنيّة السّبعة من خلال الرّواية

1.1 أهمّ الرّوايات المتعلّقة بنزول القرآن على سبْعة أحْرف

1- عن ابن عباس قال: كان رسول الله (ص) يعالجُ من التّنزيل شدّة... فأنزل الله تعالى: "لاَ تُحَرِّكْ بِهِ لِسَانَكَ لِتَعْجَلَ بِهِ إِنَّ عَلَينَا جَمْعَه وَقُرْآنَهُ"، جمْعهُ له في صدركَ وتقرأه (فَإِذَا قَرَأْنَاهُ فَاتَّبِعْ قُرْآنَهُ)، فاستمِعْ له وأنصتْ (ثُمَّ إِنَّ عَلَينَا بَيَانَهُ)، ثم إنّ علينا أن تقرأه، فكان رسول الله بعد ذلك إذا أتاهُ جبريل استمع، فإذا انطلق جبريل قرأه النبيّ كما قرأه (متفق عليه)

2- عن سمْرة عن النّبي (ص): أُنزل القرآن على ثلاثة أحْرف (أحمد والبزار، والحاكم وقال ليس له علّة ووافقه الذهبي، وضعّفه والألباني، ووثّقه الأرناؤوط)

3- عن ابن عباس عن النّبي (ص): أقْرئني جبريل (ع) على حرْفٍ، فراجعْتُه، فلم أزل أسْتزيدُه فيزيدنى حتّى انْتهى إلى سبْعة أحْرف (متفق عليه)

4- عن فلفلة الجعفي قال: فزعتُ فيمن فزِع إلى ابن مسعود في المصاحف، فدخلنا عليْه... فقال: إنّ القرآن أُنْزل على نبيّكم من سبعةِ أبواب على سبْعة أحرُف، وإنّ الكتاب الأوّل كان ينزل من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ (أحمد، جوّده الألباني، وصحّحه أحمد شاكر)

5- عن ابن مسعود عن النّبي (ص): كان الكتاب الأوّل نزل من بابٍ واحدٍ على حرفٍ واحدٍ، ونزل القرآن من سبعةِ أبوابٍ على سبعة أحرفٍ: زجرٌ وآمرٌ وحلالٌ وحرامٌ ومُحكمٌ ومُتشابهٌ وأمثالٌ، فأَحِلُّوا حلالَه وحرّموا حرامه، وافعلوا ما أُمرتُم وانتهوا عما نُهيتُم عنه، واعتبِروا بأمثالِه، واعملُوا بمُحكمِه (الطحاوي وابن حبان والحاكم، انقسم المحقّقون بين تضعيفه والقول بانقطاعه، وحسّنه الألباني بطرقه)

6- عن ابن مسعود عن النّبي (ص): أُنزل القرآن على سبعة أحرف، لكلّ آية منها ظهرٌ وبطنٌ، ولكلّ حدّ مطلَعٌ (أحمد وابن حبان، ضعّفه الألباني، وثبّته الطبري، وصحّحه ابن عبد البر، وقال الأرناؤوط على شرط مسلم)

7- عن أُبيّ بن كعب أنّ النّبي كان عند أضاة بني غِفار، فأتاه جبريل (ع) فقال: إنّ الله يأمرك أنْ تُقرأ أمّتك القرآن على حرْف، فقال: أسأل الله مُعافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك، ثم أتاه الثانية فقال: إنّ الله يأمرك أن تُقرِأ أمّتك القرآن على حرفيْن، فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته، وإنّ أمّتي لا تطيق ذلك، ثم جاء الثالثة فقال: إنّ الله يأمركَ أن تُقرأ أمّتك القرآن على ثلاثة أحْرف، فقال: أسألُ الله معافاته ومغفرته... ثمّ جاءه الرّابعة فقال: إنّ الله يأمرك أن تُقرأ أمتك القرآن على سبعة أحْرف، فأيّما حرْفٍ قرءُوا عليه فقد أصابوا (مسلم)

8- عن أُبيّ قال: كنتُ في المسجد، فدخل رجل يُصلّي، فقرأ قراءةً أنْكرتُها عليه، ثم دخل آخر فقرأ قراءةً سِوى قراءة صاحبه، فلمّا قضيْنا الصّلاة دخلنا جميعا على رسول الله... فأمرهما رسول الله فقرآ، فحسّن النبي شأنهما... فلمّا رأى رسول الله ما قد غشيَني ضرب في صدْري، ففِضْت عرَقا، وكأنّما أنظر إلى الله فرَقا!! فقال لي: يا أُبيّ، أُرسِلَ إليّ أنْ أقرأ القرآن على حرْف، فرددْتُ إليه أنْ هوّنْ على أمّتي، فردّ إليّ الثانية اقرأه على حرفيْن، فرددْت إليه أنْ هوّن على أمتي، فردّ إليّ الثالثة اقرأه على سبْعة أحرف، ولك بكل ردّة ردَدْتها مسألة تسألُنيها، فقلت: اللهمّ اغفر لأمّتي، وأخّرت الثالثة ليومٍ يرغبُ إليّ الخلق كلهم، حتّى إبراهيم!! (مسلم)

9- عن أُبيّ أنّ النّبي (ص) قال له: يا أُبيّ، إني أُقرئْتُ القرآن، فقيل لي: على حرفٍ أو حرْفيْن؟ فقال المَلك الذي معي: قلْ على حرْفيْن، قلتُ على حرْفيْن، فقيل لي: على حرْفيْن أو ثلاثة؟ فقال الملكُ الذي معي قُلْ: على ثلاثة، قلتُ على ثلاثة: حتى بلغَ سبْعةَ أحرُف، ثم قال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ، إنْ قلتَ "سميعًا عليمًا"، وإنْ قلتَ:

"عزيزًا حكيمًا"، ما لم تخْتِم آيةَ عذاب برحمة، أو آيةَ رحمة بعذاب (أبو داود، وصحّحه الألباني)، وبلفظ عنه عند ابن البرّ وصحّحه: قرأ أُبيّ آيةً، وقرأ ابن مسعود آيةً خلافها، وقرأ رجلٌ آخر خلافهما، فأتيْنا النّبي... فقال: كلّكمْ مُحسنٌ مُجملٌ، قلتُ: ما كلّنا أحسنَ ولا أجملَ (!!) فضربَ صدري وقال، وذكر الحديث

10- عن أُبيّ قال: ما حاك في نفسي شيء منذ أسلمتُ إلا أني قرأتُ آية، وقرأها آخرَ غير قراءتي، فقلتُ: أقرأَنيها رسول الله، وقال صاحبي: أقرأينها رسول الله... قال: أتاني جبرئيل وميكائيل، فجلس جبرئيل عن يميني، وجلس ميكائيل عن يساري، فقال: اقرأ على حرْف، فقال: ميكائيل: استزدْه، فقال: اقرأ القرآن على حرفيْن، قال: استزدْه، حتى بلغ سبعة أحرف، قال: وكلّ كافٍ شافٍ (النسائي وأحمد والطبراني، وأخرج نحوهم ابن حبان، وقال الوادعي والأرناؤوط والألباني على شرطهما)

11- عن أُبيّ أنّ النّبي (ص) قال له: يا أُبيّ، إني أُقرئْت القرآن، فقيل لي: على حرفٍ أو حرفيْن؟ فقال الملك الذي معي: قلْ على حرفيْن، قلت: على حرفيْن، فقيل لي: على حرفيْن أو ثلاثة؟ فقال الملك الذي معي: قلْ على ثلاثة، قلتُ: على ثلاثة، حتى بلغ سبعة أحْرف، ثم قال: ليس منها إلا شافٍ كافٍ، إنْ قلتَ "سميعًا عليمًا"، وإنْ قلتَ: "عزيزًا حكيمًا"!! ما لم تخْتم آيةَ عذاب برحمة، أو آيةَ رحمة بعَذاب (أبو داود، وصحّحه ابن عبد البر والألباني)

12- عن أُبيّ قال: لقيَ رسول الله جبريل، فقال: يا جبريل، إنّي بُعثت إلى أمّة أمّيين، منهم العجوز والشيْخ الكبير والغلام والجارية والرجل الذي لم يقرأ كتابا قطّ، قال: يا محمد، إنّ القرآن أنزل على سبعة أحرف (الترمذي وقال حسن صحيح، وأبو داود، وصحّحه الألباني، وأخرج نحوه أحمد عن حذيفة بإسناد صحّحه الأرناؤوط)

13- عن عُمَر قال: سمعتُ هشام بن حكيم يقرأ سورة الفرقان... فإذا هو يقرؤها على حروفٍ كثيرة لم يُقرِئنيها رسول الله... فقلتُ: من أقْرأك هذه السّورة؟ قال: أقْرأنيها

رسول الله، قلت له: كذبتَ، فوالله إنّ رسول الله أقْرأني هذه السّورة التي سمعتُك تقرؤها، فانطلقتُ... فقلتُ: يا رسول الله، إني سمعت هذا يقرأ بسورة الفرقان على حروفٍ لم تُقْرئنيها، وأنت أقْرأتني سورة الفرقان، فقال: أرسِلْه (اتركه) يا عُمَر، اقرأ يا هشام، فقرأ هذه القراءة التي سمعته يقرؤها، قال رسول الله: هكذا أُنزلت، ثمّ قال: إنّ هذا القرآن أُنزل على سبعة أحرف، فاقرأوا ما تيسّر منه (متفق عليه)

14- عن زيد بن سهل قال: قرأ رجلٌ عند عُمَر فغيّر عليه، فقال: قرأتُ على رسول الله فلم يُغيّر عليّ، فاجتمعنا عند النّبي، فقرأ الرّجل على النّبي، فقال له: قد أحسنتَ، فكأنّ عُمَر وجدَ من ذلك، فقال النّبي: يا عُمَر، إنّ القرآن كلّه صواب، ما لم يجعل عذاب مغفرة أو مغفرة عذابا (أحمد، والطبري وثبّته، ووحسّنه الهيثمي وابن كثير)، وأخرج نحوه الطبري بإسناد ثبّته بلفظ: فوقع في صدر عُمَر شيء... فضرب صدره، وقال: ابعدْ شيطانا، قالها ثلاثا، ثم قال: يا عُمر، إنّ القرآن كله صواب

15- عن ابن مسعود قال: سمعتُ رجلا قرأ، وسمعتُ النّبي يقرأ خلافها، فجئتُ به النّبي فأخبرتُه، فعرْفتُ في وجهه الكراهة، فقال: كلاكما مُحْسن فلا تختلفوا، فإنّ من كان قبلكم اختلفوا فهلكوا (البخاري)

16- عن أبي هريرة عن النّبي (ص): نزل القرآن على سبعة أحرف، المِراءُ في القرآن كُفْر، فما عُلّمتم فاعملوا به، وما جهلتمْ منه فردّوه إلى عالِمِه (أحمد وأبو داود وابن حبان، وقال الهيثمي: روي بإسناديْن رجال أحدهما رجال الصحيح)

17- عن أبي قيس مولى عمرو بن العاص أنّ رجلا قرأ آيةً من القرآن، فقال له عمرو بن العاص: إنما هي كذا وكذا، بغيْر ما قرأ الرجل، فقال الرّجل: هكذا أقْرأنيها رسول الله، فخرجا إلى رسول الله فذكرا ذلك له، فقال: إنّ هذا القرآن نزل على سبعة أحْرف، فأيّ ذلك قرأتم أصبْتمْ، فلا تماروْا في القرآن، فإنّ مِراءَ فيه كُفْر

(أحمد، ضعّفه الأرناؤوط، وجوّده ابن كثير، وصحّحه الهيثمي مرسلا، وحسّنه ابن حجر، وصحّح الألباني أحد طرقه على شرط مسلم)

18- عن علقمة قال: لما خرج ابن مسعود من الكوفة اجتمع إليه أصحابه فودّعهم، ثم قال: لا تنازعوا في القرآن... ولو كان شيء من الحرفيْن يَنْهى عن شيء يأمرُ به الآخر كان ذلك الإختلاف... ولقد رأيْتنا نتنازع فيه عند رسول اللهِ فيأمرنا فنقرأ عليه، فيُخبرنا أنّا كلّنا مُحْسن... ولقد قرأتُ من لسان رسول الله سبعين سورةً، وقد كنتُ علمتُ أنه يُعرضُ عليه القرآن في كل رمضان، حتى كان عام قُبض فعُرِض عليه مرّتيْن، فكان إذا فرغ أقرأُ عليه، فيُخبرني أني مُحسن، فمن قرأ على قراءتي فلا يدَعنّها رغبة عنها، ومن قرأ على شيء من هذه الحروف فلا يدعنّه رغبة عنه، فإنه من جحدَ بآيةٍ جحدَ به كلّه (الطبري وثبّته)

19- عن ابن مسعود قال: أقرَأني رسول الله سورة الرّحمن، فخرجْت إلى المسجد عشيّةً، فقلتُ لرجل: اقرأْ عليَّ، فإذا هو يقرَأ أحرفًا لا أقرؤُها، فقلتُ: من أقرأكَ؟ فقال: أقرأني رسول الله، فانطلقْنا حتّى وقفنا على النّبي، فقلتُ: اختلفْنا في قراءتنا، فإذا وجه رسول الله فيه تغيّر... فقال: إنما هلك من قبلكم بالإختلاف، فأمَر عليّا فقال: إنّ رسول الله يأمُركم أنْ يقرأ كلّ رجلٍ منكم كما عُلّم... فانطلقْنا وكلّ رجُل منّا يقرأ حرفًا لا يقرَأ صاحبه (ابن حبان، حسّنه الأرناؤوط، ونحوه الحاكم وصحّحه)

20- عن ابن مسعود قال: أقرَأني رسول الله سُورة من الثّلاثين من آل حم (وبلفظ: سورة الأحقاف)... فرحتُ إلى المسجد، فإذا رجلٌ يقرؤها على غير ما أقرَأني، فقلتُ: من أقرَأكَ؟ فقال: رسول الله، فقلتُ لآخَر: اقرَأْها، فقرَأها على غير قراءتي وقراءة صاحبي، فانطلقتُ بهما إلى النّبي... فغضِب وتمعّرَ وجهه، وقال: إنّما أهلك من كان قبلكم الإختلاف... وعنده رجلٌ، فقال الرّجل: إنّ رسول الله يأمُركم أنْ يقرأ

كلّ رجلٍ منكم كما أُقرئ، فإنّما أهلك من كان قبلكم الإختلاف... والرّجل هو عليّ (أحمد، وحسّنه الأرناؤوط، وصحّحه شاكر)

21- عن محمد بن سيرين قال: نُبّئتُ أنّ جبرائيل وميكائيل أتيا النّبي، فقال له جبرائيل: اقرأِ القرآن على حرفيْن، فقال له ميكائيل: استزدْه، فقال: اقرأ القرآن على ثلاثة أحرف، فقال له ميكائيل: استزِده، قال: حتى بلغ سبعةَ أحرف، قال محمد: لا تختلفُ في حلالٍ ولا حرامٍ، ولا أمرٍ ولا نهيٍ، هو كقولك: تعالَ وهلُمّ وأقبِلْ، قال: وفي قراءتِنا: "إِنْ كَانَتْ إِلَّا صَيْحَةً وَاحِدَةً"، وفي قراءة ابنِ مسعود: "إِنْ كانَتْ إِلَّا زَقْيَةً وَاحِدَة" (الطبري وصحّحه)

22- عن ابن مسعود: اقْرءوا كما عُلِّمتُم وإياكم والتنطّع والإختلاف، فإنما هو كقول أحدهم: هلمّ وتعالَ وأقبلْ (أحمد، والطبري وصحّحه، وصحّحه الأرناؤوط)

23 - عن أبي الطاهر قال: سألت ابن عيْينة عن اختلاف قراءة المدنيّين والعراقيّين، هل هي الأحرف السبعة؟ قال: لا، وإنما الأحرف السّبعة مثل: هلمّ وتعالَ وأقبلْ، أيّ ذلك قلتَ أجزأكَ (ابن أبي داود)

24- عن الأعمش قال: قرأ أنس هذه الآيةَ: "إِنَّ نَاشِئَةَ الَّليلِ هِيَ أَشَدُّ وَطْئًا وَأَصْوَبُ قِيلًا"، فقال له بعضُ القوم: يا أبا حمزة، إنما هي "وأقوَمُ"، فقال: "أقومُ" و"أصوبُ" و"أَهْيأُ" واحدٌ (أبو يعلى، والطبري وصحّحه، وقال بعضهم منقطع)

25- عن إبراهيم قال: ذهب علقمة إلى الشأم... فجلس إلى أبي الدرداء، فقال: كيف كان عبد الله (ابن مسعود) يقرأ: "والليل إذا يغشى * والنهار إذا تجلّى"؟ قلتُ: "والذكر والأنثى"، قال: ما زال بي هؤلاء حتى كادوا يسْتنزلّونني عن شيء سمعتُه من رسول الله (متفق عليه)

26- عن خرشة بن الحرّ: رأى معي عُمَر لوحًا مكتوبًا: "إذا نوديَ للصّلاةِ منْ يوم الجُمُعة فاسْعوْا إلى ذِكْر الله"، قال: من أمْلى عليك هذا؟ قلتُ: أبيّ بن كعب، قال: إن أبيًّا أقرأنا للمنْسوخ، اقرأها: "فامْضوا إلى ذكر الله" (أبو عبيد وابن المنذر)

27- عن بجالة قال: مرّ عُمَر بغلام يقرأ في المصْحف: "النّبِيُّ أَوْلَى بِالمُؤْمِنِينَ مِنْ أَنْفُسِهِمْ وَأَزْوَاجُهُ أمَّهَاتهُمْ وَهُوَ أَبٌ لَهُمْ"، فقال: يا غلام حُكّها، قال: هذا مُصحفُ أُبيّ، فذهب إليه فسأله، فقال: إنه كان يُلهيني القرآن ويُلهيك الصّفقُ بالأسْواق (عبد الرزاق والبيهقي، والحاكم مختصرا عن ابن عباس وصحّحه، وقال ابن حجر والبوصيري على شرط البخاري)

28- عن أبي سلمة ومحمد التيْمي: مرّ عُمَر برجل وهو يقول: "السَّابقون الأوّلون من المُهاجِرين والأنصار والذين اتّبعوهمْ باحْسان"، فوقف عليه عُمر فقال: من أقرأكَ هذه الآية؟ قال: أقرأنيها أُبيّ بن كعب، فقال: انطلقوا بنا إليه، فانطلقوا إليه... قال: أخبرني هذا أنك أقْرأته هذه الآية؟ قال: صدق، تلقّيْتُها من رسول الله، قال عُمَر: أنت تلقّيْتها من رسول الله؟ قال: نعم أنا تلقيّتها من رسول الله... وفي الثالثة وهو غضبان: نعم والله، لقد أنزلها الله على جبريل، وأنزلها جبريل على محمّد، فلم يُستأمر فيها الخطاب ولا ابنه، فخرج عُمَر وهو رافعٌ يديْه وهو يقول: الله أكبر (الحاكم، وصحّحه البوصيري)، وجاء عند ابن شبّة ما يفسّر سبب اعتراض عُمَر حيث أخرج عن الحسن أنّ عُمَر قرأ الآية: "الذين اتّبعوهم بإحسان"، بدون واوْ

29- عن سعد بن أبى وقاص أنه قرأ "ما ننْسخ من آية أو ننساها"، فقيل له: إنّ سعيد بن المسيّب يقرأ "نُنسِهَا"، فقال سعد: إنّ القرآن لم ينزل على المسيّب ولا آل المسيّب، قال الله: "سَنُقْرِئُكَ فَلاَ تَنسَى"، و"وَاذْكُرْ رَبَّكَ إِذَا نَسِيتَ" (النسائي وأبو داود، والحاكم وصحّحه، وأشار أحمد شاكر إلى صحّته)

30- عن أبي نضرة: قرأتُ على ابن عباس: "فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ فَآتُوهُنَّ أُجُورَهُنَّ"، قال ابن عباس: "فَمَا اسْتَمْتَعْتُمْ بِهِ مِنْهُنَّ إلى أجل مسمّى"... قال: واللهِ لأنْزَلها اللهُ كذلك (الطبري، والحاكم وقال على شرط مسلم، ووافقه الذّهبي)

31- عن كعب بن عجرة عن أبيه: كنت عند عُمَر، فقرأ رجل: "عتًّا حين"، فقال عُمَر: منْ أقرأك هكذا؟ قال: فكتب عُمَر إلى ابن مسعود: أمّا بعد، فإنّ الله أنزل هذا القرآن بلسان قريْش... فأقْرئ الناس بلغة قريش ولا تُقرئهم بلغة هُذيل (ابن شبّة)

32- عن همّام بن الحارث أنّ أبا الدّرداء كان يُقرئ رجلا: "إنّ شجرةَ الزَّقّومِ طعامُ الأثيمِ"، فقال: طعامُ اليتيم، فقال أبو الدّرداء: قُلْ: إنّ شجرة الزّقّومِ طعامُ الفاجر (عبد الرّزاق، والحاكم وقال على شرطهما، ووافقه الذهبي)

33- عن عوْن بن عبد الله قال: علّمَ ابن مسعود رجلا: "إنّ شجرة الزقوم طعام الأثيم"، فقال الرجل: طعام اليتيم... فلما رأى عبد الله أنّ لسان الرجل لا يستقيم على الصواب قال له: أمَا تُحسن أن تقول: طعام الفاجر؟ قال: بلى، قال: فافعلْ (أبو عبيد وابن الأنباري وابن المنذر)

34- عن قيس بن سعد قال: قرأ رجلٌ عند عليّ: "وَطَلْحٍ مَنْضُودٍ"، فقال: ما شأن الطّلح؟ إنما هو طلعٌ، ثم قرأ: "وَالنَّخْلَ بَاسِقَاتٍ لَهَا طَلْعٌ نَضِيدٌ"... فقيل له: ألا نحوّلها؟ فقال: إنّ القرآن لا يُهاج اليوم ولا يُحوّل (الطبري)

1.2 ملاحظات واسْتشكالات تحْملها روايات الأحْرف السّبعة

من الملاحظ أنّنا لا نجد في أيّ من الرّوايات التي تناولت فكرة الأحرف القرآنية السّبعة تعريفا نبويّا لهذه الأحرف، بل جلّ ما نجده هو حديث عن اختلاف بعض أصحاب النّبي حول قراءة عبارات قرآنيّة، واحتكامهم للنّبي، واستدلاله في سياق فصْله بينهم بالحديث عن نزول القرآن على سبعة أحرف، هذا التّشريع الذي نزل مُراعاةً لأمّته، ورحمةً بها، وتوْسعةً عليها.

وقد اختلف العلماء حول طبيعة الإختلافات بين الأحْرف السّبعة: أيكون ذلك في تعدّد معاني الكلمات القرآنيّة أو في بنائها اللّغوي. ويلاحَظ أنّ بعض الرّوايات كانت واضحةً في بيان أنّ المقصود من تعدّد الأحرف هو اختلافُ صياغة الكلمة القرآنيّة، لا تعدّد معانيها. كما أنّ النّبي ما كان له أن يُقرّ المختلفين على قراءته إذا كان الإختلاف بينهم هو اختلافٌ للمعاني. خلافا لما سبق، نفهم من روايات أخرى أنّ اختلاف الأحرف يتعلّق بالمعاني، لا بالألفاظ، إذْ لو كان الإختلاف هو اختلافٌ في الألفاظ فما الذي يمكن أن يفسّر إنكار عُمَر لقراءة هشام بن حكيم، مع أنّ كلاهما قرشيّ، وأنّ النّبي أقرّ كلاهما على قراءته؟

وقد اختار البيهقي المذهب الأخير، وبرّره بالتّالي: "أمّا الأخبار التي وردت في إجازة قراءة "غفور رحيم" بدَلَ "عليم حكيم"، فلأنّ جميع ذلك مما نزل به الوحْي، فإذا قرأ ذلك في غير موْضعه فكأنّه قرأ آية من سورة وآية من سورة أخرى"!! فكرةٌ انتصر لها ابن حجر حين قال: "الإباحة المذكورة لم تقعْ بالتشهّي... بل المُراعى في ذلك السّماع من النّبي، ويشير إلى ذلك قول كلٌّ من عُمَر وهشام: أقْرَأني النّبي".

والملاحظ أنّ بعض الرّوايات حكت حدوث اختلاف بين الصحابة في قراءتهم لبعض العبارات القرآنية، فأخبروا النّبي بذلك، فغضب لتشدّدهم في التّعامل مع صياغة النصّ القرآني، وحثّهم على إتْيان رخصة التصرّف اليسير والمشروط في النصّ القرآني!! رحمة وتوْسعة - بزعمهم - على أمّته في قراءة القرآن ما لم يُؤدي هذا التعدّد إلى تناقض في المعاني. على أنّ هذه التّوْسعة أدّت إلى نتيجة عكسيّة، لدرجة أنّ إحدى الرّوايات تحدّثت عن حصول حالةٍ من الشكّ في نفس عُمَر، وهو الذي قيل إنّ الشّيطان يفرّ منه!! وإلى إحساس أُبيّ بحالة من الإرتياب كتلك التي عاشها في الجاهليّة!! وإلى تكفير النّاس بعضهم بعضا في عهد الخليفة الثالث!!

ومن العجيب اختيار الرّواة لأُبيّ بن كعب كراوٍ رئيس نسبوا إليه إنكاره على الغير قراءة القرآن ما هو يقرأ، ووجه الغرابة أنّهم يعتبرونه من ناحية أحد التّلاميذ النّجباء للنّبي في تلقّيهم عنه القرآن، ولكنّه مع تميّزه عن رفاقه من الصّحابة في الإحاطة بالقرآن الكريم منذ العصر النّبوي، فإنّه أُخبر بتعدّد أحرف القرآن عرضًا، على أهمّية هذا الأمر!! وهذه الملاحظة يمكن سحْبها أيضا على عمر وابن مسعود. ولكأنّ النّبي لم يُخبر أحدًا ببشرى التّوسعة الإلهيّة عليهم في قراءة القرآن على أهمّيتها!! أو لكأنّ بعض الصحابة علموا من النّبي بهذه الرّخصة ولم يخبروا بها غيرهم!!

ومن وجوه الإضطراب في الرّوايات السّابقة ما نفهمه من بعضها من أنّ الرّخصة الإلهيّة لتغيير جزئيّ في نصّ الوحي القرآني لا تكون إلا في حدود ما نزل به جبريل، وما سمعه الصّحابة من نبيّهم، بدليل أن كلّا من المُختلفين كان ينسب قراءته للنّبي، مقابل هذه الفكرة، نجد عديد الرّوايات (23 و 32 و 33) التي يدلّ ظاهرها على جواز إبدال اللفظ القرآني بآخر، وإنْ لم يقع السّماع من النّبي الكريم.

وقد اختلف العلماء بخصوص المسألة الأخيرة، فقيل: "واستدلّ بذلك على أنّ إبْدال كلمة مكان كلمة جائز إذا كانت مُؤدّية معناها"، وقيل بأنّ الرواية تدلّ على أن ابن مسعود سمع الروايتيْن عن رسول الله، وقيل بأنّ ذلك كان رخصةً لمّا كان يتعسّر على كثير منهم التلاوة بلفظ واحدٍ، ثم نسخ بزوال العذر وتيسّر الكتابة والحفظ، وقيل بأنّ هذا "إنما كان من ابن مسعود تقريعًا للمُتعلّم وتوْطئة منه له للرجوع إلى الصواب واستعمال الحق والتكلم بالحرْف على إنزال الله، وقيل: "إنما أراد بهذا ضرب المثل للحروف التي نزل القرآن"، وقيل بأنّ ابن مسعود لم يُردْ إقْراء الرجل لفظ القرآن، وإنما أراد توضيح المعنى له كيْ يكون ذلك وسيلة إلى النطق بالصواب!!

مع الإشارة أنّه فيما تساهلت بعض الرّوايات مع تغيير كلمات كاملة من النصّ القرآني، نقرأ في رواية عند مسلم حرص النّبي على التزام المؤمن بالصّيغة الحرفيّ

لبعض الأدعية، إذ أخرجا عن البراء أنّ النّبي (ص) قال له: إذا أخذتَ مضْجعك فتوضّأ... ثم قلْ: آمنتُ بكتابك الذي أنزلتَ وبنبيّك الذي أرسلت... فقلتُ: آمنتُ برسولك الذي أرسلت، قال: قلْ آمنتُ بنبيّك الذي أرسلت.

حسب الرّوايات الواردة حول نزول الأحرف السّبعة، نخلص إلى أنّ المرور من الوحدة التي تميّز القرآن إلى فكرة التعدّد السّبعي أعْقب مفاوضات عجيبة تمّت بين النّبي وجبريل، بإيعاز من ميكائيل، هدفها التّخفيف على أمّة النّبي. وهنا أتوقّف لطرْح الأسئلة التّالية: هل يمكن تخيّل النّبي يجرأ على طلب التّغيير في أيّ شأن يخصّ الرّسالة الإلهيّة؟ وهل يكون ذلك على شكل مفاوضات بينه، وتكون الإستجابة سريعة بالإيجاب؟ وهل يمكن للمَلَك أن يستجيب لمطلب البشر الرّسول دون الرّجوع لصاحب الرّسالة؟ وهل سيصطفّ أحد كبار الملائكة مع النّبي لمُؤازرته في قيامه بالمُفاوضات مع كبير الملائكة؟ وهل صورة الإله الذي نجد أسمائه الحسنى في القرآن تتناسب معه صورة إلهٍ يقبل بفكرة التّفاوض من أساسها؟

ومن الإضطرابات في الرّوايات السّابقة أنّ بعضها يشير إلى أنّ النّبي مازال يسْتزيد جبريل الأحْرف حتى انتهى إلى سبْعة أحرف، ما يدلّ على أنّ إقرار الأحرف السّبعة كان في المرّة السّابعة، وفي بعضها أنّ الزيادة كانت مرّة واحدة في المرّة الثالثة، وفي بعضها أنّ الله أمره في المرّة الثالثة أن يقرأ القرآن على ثلاثة أحرف، وكان الأمر بقراءة سبع في المرة الرابعة. ومن الإضطرابات أيضا ما قيل من أنّ حكم تسْبيع الأحرف كان نتيجة مفاوضات جرت بين النّبي وملكًا من الملائكة، ومرّة أخرى هو جبريل، ومرّة بين النّبي وميكائيل من جهة وجبريل من جهة مقابلة!!

1.3 أسئلة متعلّقة بمُقاربة الرّواية لتعدّد الأحْرف القرآنيّة

تحدّث العلماء عن الغاية من إنزال القرآن على سبعة أحْرف، فقال الطحاوي: "كانت هذه السّبعة للناس في الحروف لعجْزهم عن أخذ القرآن على غيرها، لأنهم كانوا

أمّيين... فوسّع لهم في اختلاف الألفاظ إذا كان المعنى مُتّفقا". وقال ابن قتيبة بأنّه "لو أراد كل فريق من هؤلاء أن ينْزل عن لغته وما جرى عليه اعتياده طفلا ويافعًا وكهلا لاشتدّ ذلك عليه... فأراد الله برحْمته ولطْفه أنْ يجعل له مُتّسعا في اللغات ومُتصرّفا في الحركات". وقال أحد الباحثين: بأنّه "لولا هذا الحديث المتواتر لتعرّضت الأمّة لمشكلتيْن... فإمّا أن يكون عليها أنْ تقرأ القرآن كلّه على حرفٍ واحدٍ في أصول قراءته وفُرُش حروفه (اختلاف النقط والتشكيل ومواضع الحروف)، وهذا مستحيل، وإمّا أن يُسلّموا لوجود اختلافٍ في الكتاب المحفوظ".

وإنّ ما ورد من أحاديث حول الحكمة المفترض لتسْبيع أحرف القرآن وما نتج عنها من تبعات يُثير الأسْئلة الإسْتشكالية والإنكاريّة التّالية:

- هل من الحكمة أن يكون الموقف الإلهي أو النّبوي القبول بالأمر الواقع، وإقرار إمكان اختلاف المسلمين الأوائل في التّلفّظ بالقرآن الكريم، أم يكون الحلّ بكتابة نصّ الرّسالة بطريقة دقيقة وحاكمة على أيّ اختلاف قد يقع في حياة النّبي أو بعده؟

- هل اختلف الذين من قبلنا إلّا بسبب تحريفهم لكتابهم وتوْسعتهم لمضامينه حتّى يستوْعب نصوصًا تسْتجيب لحاجاتهم وأهواءهم ومصالحهم؟

- هل يكون الحرْص على حفظ نصّ القرآن مِراءً يصلُ بصاحبه إلى حدّ الكفر؟ وهل كان الرّسول المؤتمنُ على توْريث رسالةٍ مصونةً من التّحريف لِيغضب على من أتى إليه بدافع العناية البالغة بدقّة الرّسالة، أم إنّه كان سيحتفي به ويشجّعه على نهجه في مراقبة قراءةَ غيره للكتاب؟

- قيل بأنّ قول "سميعًا عليمًا" أو "عزيزًا حكيمًا" هو سواء، فهل القرآن يقبل التّرادف بين الكلمات السّابقة على ما فيها من اختلاف شديد؟ وهل كان النصّ القرآني ليقبل بهذا التّرادف فيما يتّسم رسْم كلماته بدقّة فريدة وغير منضبطة لقواعد

الإملاء؟ وهل التلفّظ بهذه الكلمات وغيرها يرهق العرب الأوائل لدرجة السّماح لهم بتغييرها بكلمات، هي في الواقع لا تختلف على مستوى النّطق عن غيرها؟

- هل انخفضت نسبة الأمّيين من المسلمين وكبار السنّ أثناء فترة خلافة عثمان بن عفان حتّى يُقدّر أنّه ما عاد مفيدا استعمال رخصة التوسّع في قراءة القرآن الكريم؟ ألا يُفترض أن يكون دخول أعْدادٍ كبيرة من غير العرب إلى الإسلام، وحاجتهم لقراءة القرآن باللّسان العربي سببا قويّا للإبقاء على رخْصة الأحرف السّبعة؟ ألم يخرج الشّيخان قول النّبي (ص): إنّا أمّة أميّة لا نكتب ولا نحسب، فكيف يقع حرمان هذه الأمّة "الأمّية" من رخصة سوف تحتاج على الدّوام إليها؟

- يبدو من خلال مجموع الرّوايات أنّ رخصة القراءة على سبعة وجوه أو أحرف نزلت في المدينة، وفي مرحلة متأخّرة منها، يشهد لذلك ما ورد من أنّ "النبي كان عند أضاة بني غفار"، وهي منطقة بالمدينة، ويشهد لذلك أيضا ما وقع من إنكار عُمر لقراءة هشام بن حكيم، والذي أسلم في فتح مكة، ولا يعقل أنّ عُمَر لم يكن يعلم بهذه الرّخصة لو أنّها نزلت قبل ذلك بمدّة طويلة. فهل كان النّبي لِيُلزم النّاس بقراءة القرآن طيلة سنوات على حرفٍ واحدٍ، ولكنّه سمح لهم بقراءة القرآن حين اعتاد المؤمنون نسَقهُ ونظْمهُ، ودخل النّاس في دين الله أفواجًا؟ ألم يكن ذلك لِيُعطي هؤلاء صورة عن كتاب سماويّ يمكن التّعاطي مع نصّه ببعض المرونة؟

2. قراءة نقديّة لمختلف تأويلات العلماء لمعنى الأحْرف السّبعة

2.1 مُناقشة عامّة لأهمّ أقوال العلماء في ماهيّة الأحْرف السّبعة

تناول عددٌ من الباحثين المعاصرين أهمّ مذاهب السّلف في تفسيرهم لماهيّة الأحرف السّبعة وبيان أهمّ وجوه ضعفها، وربما أهمّ هذه الأقوال هو ما قيل من أنّ المراد بالأحْرف السبعة سبعُ لغات من لغات العرب في المعنى الواحد، فحيث تختلف لغات العرب في التّعبير عن معنى من المعاني يأتي القرآن بألفاظ على قدْر هذه اللغات لهذا

المعنى الواحد، نحو: أقبلْ وتعالَ وهلمّ وعجّلْ وأسرعْ، وحيث لا يكون هناك اختلاف فإنه يأتي بهذا اللفظ فحسب، واختلفوا في تحديد هذه اللغات.

وقد اختار الرّأي السّابق ابن عيْينة والطبري والطحاوي والقرطبي وغيرهم. ويقول أنصار هذا الرّأي أنّ بعض هذه الحروف لا يُقرأ بها اليوم، إذْ هي نُسخت عند الجمْع العثماني، لمّا اعتادت ألسن النّاس على النطق بلغة قريش، وحين أصبحت التوْسعة في القراءة مثار اختلاف وتنازع في عهد الخليفة الثالث. ويبدو أنّ هذا التّأويل هو الأقرب إلى منطوق الرّوايات التي تحدّثت عن هذه المسألة. ومن أجل ذلك، فإنّه من المناسب إفراد مناقشة أصحاب هذا الرّأي في فقرة مستقلّة.

2.1.1 الأحرف السّبعة هي سبعُ لغات متفرّقة في سوَر القرآن

قيل بأنّ المراد بالأحرف السّبعة سبعُ لغات من لغات العرب متفرّقة في سوَر القرآن، لا أنها لغات مختلفة في كلمة واحدة باتفاق المعاني، ما يعنى وِحْدة ألفاظ القرآن الكريم، مع اختلاف اللّهجات التي نجدها مفرّقة بين نصوصه. قال أبو عبيد: "ليس المراد أنّ كل كلمة تُقرأ على سبع لغات، بل اللغات السّبع مفرّقة فيه، فبعضُه بلغة قريش، وبعضُه بلغة هذيل، وبعضُه بلغة هوازن، وبعضُه بلغة اليمن".

وهذا المذهب لا يصمد أمام صريح الرّوايات وأمام المنطق. ذلك أنّ هذا القول يقتضي عنه أنّ القرآن لا يمثّل وحْدةً على مستوى نظمه وصياغته ونسَقه ومقارباته، وهو أمر مرْدود. وأيضا لو كانت الحروف السّبعة بالمعنى السّابق، لما حدث اختلافٌ بين الصحابة، إذْ كيف يتأتّى ذلك إذا نزل القرآن لفظا واحدا بلغات مختلفة.

2.1.2 الأحرف السّبعة هي أنْماط خطاب مختلفة موضوعيّا

قيل بأنّ المراد بالأحْرف السّبعة أوْجهٌ سبْعةٌ من الأمر والنهي والوعد والوعيد والجدل والقَصص والمَثل، أو من الأمر والنهي والحلال والحرام والمُحكم والمتشابه والأمثال، واحتجّوا بحديث ورد عن ابن مسعود بهذا المعنى.

ويجاب على هذا المذهب بمجموعة حُجج، منها أنّ عُمدتهم هو حديث يقول المحقّقون بانقطاعه، وأنّ متن الحديث غير واضحٍ، ومنها أنّ ظاهر عديد الرّوايات يدلّ على أنّ المراد بالأحرف السّبعة أنّ الكلمة تُقرأ على أكثر من وجه، ومنها أنّ الشيء الواحد لا يمكن أن يكون حلالا وحراما، ومنها أنّ التّوْسعة لا يُقبل أن تكون في مجال التّحريم والإباحة، ومنها أنّ النّبي الكريم ما كان ليُقرّ بعض أصحابه على اختلافاتهم في قراءة النصّ القرآني لو كانت هذه الإختلافات متعلّقةً بالأحكام أو الحُرمة...

2.1.3 الأحرف السّبعة بمنظور ابن الجزري

قال ابن الجزري بأنّ الأحْرف السّبعة هي ما يلي: "الأوّل اختلافٌ في الحركات بلا تغيّرٍ في المعنى أو في الصورة، والثاني اختلافٌ في الحركات يؤدّي إلى تَغيّر في المعنى دون الصورة... والثالث اختلافٌ في الحروف بتغير المعنى لا الصورة نحو (تبلوا) و(تتلوا)... والرّابع اختلافٌ في الحروف بتغيّر الصورة لا المعنى نحو (بسْطه) و(بصْطه)... والخامس تغيّر المعنى والصورة مثل (أشدّ منكم) و(أشدّ منهم)... والسّادس التقديم والتأخير نحو (فيَقْتُلونَ) و(يُقْتَلونَ)... والسّابع الزيادة والنقصان نحو (أوْصى) و(وصّى)".

وتقديري أنّ تأويل ابن الجزري للأحرف السّبعة لا يخلو من مواطن الضّعف، ومنها خلوّ مقاربتهَ من الإستدلال النصّي أو النّظري، واعتماده أساسا على أمثلة من القراءات القرآنيّة، ومنها أنّ تقسيمه لوجوه الإختلافات في النصّ القرآني إلى سبعة أصناف يبدو خيارا مُسْقطًا، أريد منه فقط إيجاد تعريف مقبول لفكرة الأحرف السّبعة، ومنها أنّ أقسام الأحرف كما صنّفها يمكن أن يتداخل بعضها في بعض. من ناحية أخرى، فالمُفترض أن يكون الغرض من الأحرف السّبعة رفع المشقّة والحرج، والمشقّة غير ظاهرة في إبدال الفعل المبني للمعلوم بالفعل المبني للمجهول، ولا في إبدال فتحة بضمّة، أو تقديم كلمة أو تأخيرها، أو زيادة كلمة أو نقصانها...

2.1.4 الأحْرف السّبعة هي وجوه التّغاير السّبعة التي يقع فيها الاختلاف

يرى ابن قتيبة بأنّ "المراد بالأحرف الأوْجه التي يقع بها التّغاير، فأوّلها ما تتغيّر حركته ولا يزول معناه... وثانيها ما يتغيّر بالفعل مثل (بَعَّدَ) و (باعِدْ)، وثالثها ما يتغيّر باللفظ مثل (نُنْشِرُها) و (نُنْشِزُها)، ورابعها ما يتغيّر بإبْدال حرفٍ قريب المَخْرج مثل (طلحٍ منضود) و(طلعٍ منضود)، وخامسها ما يتغيّر بالتقديم والتأخير مثل (جاءت سكرة الموت بالحق) و(جاءت سكرة الحق بالموت)، وسادسها ما يتغيّر بالزيادة والنقصان مثل (وما خلق الذكر والأنثى) بنقص لفظ (ما خلق)، وسابعها ما يتغيّر بإبدال كلمة بأخرى مثل (كالعهن المنفوش) و(كالصوف المنفوش)".

وقريبا ممّا سبق ما قيل من أنّ المراد بالأحْرف السّبعة وجوه التّغاير التي يقع فيها الاختلاف، وهي اختلاف الأسماء بالإفراد والتذكير (كقراءة "لأمَاناتِهِمْ": لأمانتهم)، والإختلاف في وجوه الإعراب (كقراءة "ما هذا بشرًا": ما هذا بشرٌ)، والإختلاف في التّصريف (كقراءة "رَبّنا بَاعِدْ بيْنَ أسْفارِنَا": ربَّنا باعِدْ أو باعَدْ أو بَعِّدْ)، والإختلاف بالتقديم والتأخير (كقراءة "فَيَقْتُلون ويُقْتَلون": فَيُقْتَلون وَيَقْتُلون)، والإختلاف بالإبدال (كقراءة "كيْف نُنْشِزُها": كيْف نُنْشِرُها)، والإختلاف بالزيادة والنقص (كقراءة "وقالوا اتّخذَ اللهُ وَلدًا" بدون الواو)، واختلاف اللهجات بالتّفخيم والتّرقيق والفتح والإمالة والإظهار والإدْغام والهمْز والإشمام... كإمالة "أتَى" في "وهلْ أتاكَ حَدِيثُ مُوسَى"، وترقيق الرّاء في "خبيرًا بصيرًا"، وتسهيل الهمزة في "قدْ أفلح".

ويُجاب على هذا المذهب من عدّة وجوه، منها إنّه لا ينهض أمام عديد الرّوايات التي صرّحت بأنّ الأحرف السّبعة تعني اختلاف الألفاظ مع اتفاق المعنى، فيما أكثر الأمثلة المذكورة أعلاه تتعلّق بما لا يقع به التّغاير في اللفظ، ومنها أنّ وجوه اختلاف القراءات التي ذُكرت في الأمثلة وصلتنا عن طريق أحاديث قراءات الآحاد، في حين

أنّ كلّ ما هو قرآنٌ ينبغي أن يكون مُتواترا، ومنها أنّ هذا الرّأي يفترض أنْ يشتمل المصحف العثماني على الأحْرف السّبعة، وهو أمر يُشكّك فيه معظم العلماء.

2.1.5 الأحرف السّبعة هو كناية عن التّيْسير والتّوْسعة

وقيل بأنّه ليس المُراد بالسّبعة حقيقة العدد، بل هو كناية عن التّيْسير والتّوْسعة، دليهم على ذلك أنّ لفظ السّبعة يطلق عند العرب على إرادة الكثرة والكمال في الآحاد، كما يطلق السّبعون في العشرات، والسّبعمائة في المائتيْن.

ويجاب على هذا المذهب بأنّ ما ورد في الأحاديث يدلّ بوضوح على إرادة حقيقة العدد، ومن ذلك ورد عند الشّيْخين: "فلم أزلْ أستزيده ويزيدني حتّى انتهى إلى سبعة أحرف"، وما ورد عند النسائي: "فقال ميكائيل: استزدْه حتى بلغ سبعة أحرف".

2.1.6 الأحرف السّبعة هو من المُشكل الذي لا يُدرى معناه

ورأت قلّة من العلماء أنّ حديث الأحرف السّبعة هو من المُشكل الذي لا يُدرى معناه، لأنّ "الحرْف" يصْدُق في اللغة على حرف الهجاء، وعلى الكلمة، وعلى المعنى، وعلى الجهة، فهو مُشترَك لفظيّ لا يُدرى أيّ معانيه هو المراد. يقول السّيوطي في سياق دفاعه عن هذا المذهب: "في المراد به أكثر من ثلاثين قولا... والمختار عندي أنه من المُتشابه الذي لا يُدرى تأويله".

وبالنّسبة لهذا الرّأي، فيُردّ عليه أنّه كونَ اللفظ مشتركا لفظيّا لا يلزم منه التوقّف، خاصّة وقد قامت قرائن في متون الأحاديث الواردة بخصوص هذه المسألة التي تنفي أن يكون المُراد من كلمة "الحرْف" حرف الهجاء أو الكلمة أو المعنى، فتعيّن أن يكون المُراد بالحرْف الجهة والوجْه.

2.2 تفسير الأحْرف السّبعة باللّهجات القبليّة

خلُصت شريحة معتبرة من الباحثين إلى أنّ الأحْرف السّبعة تشير إلى لغاتُ قبائل مُعيّنة نزل عليهم القرآن في العصر النّبوي، على أنّ أصحاب هذه النّظريّة اختلفوا في تعْيِين هذه اللّغات. وقد اختار ابن قتيبة أنّ القرآن لم ينزل إلا بلغة قريش وبطونها، مستدلّا بقوله تعالى: "وَمَا أرْسَلنا مِنْ رَسُولٍ إلّا بِلسَانِ قوْمِهِ". كما قيل بهذا الصّدد بأنّه كان للعرب لهجات شتّى، إلا أن قريشا قد تهيّأت لها عوامل جعلت للُغتها الصّدارة، من جوار البيت وسقاية الحاجّ وعمارة المسجد الحرام والإشراف على التجارة، فكان طبيعيّا أن يتنزّل القرآن بلغة قريش على رسول قرشيّ".

ويمكن الردّ على هذا القول بالقول بأنّ عبارة "إلا بلسان قومه" أريد بها العرب كلهم، الدّائرة الأولى لأمّة الدعوة، لا قريش وحدها، هذا بالإضافة إلى أنّ قريش تضمّ قبائل وبطونا سوف يصعب أن يُحصر عدد بطونها على رقم 7.

وقد يُسأل حينها: ما الدّليل على أنّ لهجة قريش هي أفصح اللّغات؟ ليس هناك من دليل على ذلك البتّة سوى إجماع العلماء، أو استدلالهم بنزول القرآن على لسانهم، وهو احتجاج لا يصحّ، لأنّهم هم الذين أنْطقوا القرآن هذا القول الذي لا نجده، بل إنّنا نجد إشارات على خلافه. من ناحية أخرى، وكوْن مكّة، موطن قريش، هي مركز الحجّ والتقاءِ قبائلَ تتكلّم بلهجات مختلفة قد لا يساهم بالضرورة في إثراء القاموس القرشيّ، بل قد ينتج عليه على الأرجح اختلاطا لصفاء لغتهم، فتأخذ بعضًا ممّا قيل عن عنعنة تميم، وعجْرفة قيس، وكشْكشة أسد، وكسكسة ربيعة... إضافة إلى سماتها الخاصّة، وبالأخصّ ما تعرف به من تسْهيلها للهمزة.

والذين لم يختصروا الأحْرف على بطون قريش، قد اختلفوا حول أسماء القبائل التي يُفترض أنّ القرآن نزل بلهجاتهم، فقيل إنّ هذه الأحرف تقابل لغات قريش وهذيل وثقيف وهوازن وكنانة وتميم واليمن، وقيل هي لغات قريش وهذيل وتيم الرباب

والأزْد وربيعة وهوازن وسعد بن بكر، وقيل هي لغات قريش وهذيل وكنانة وقيس وضبة وتيم الرباب وأسد بن خزيمة وكلّها من مُضَر، وقيل هي لغات قريش وبني دارم والعليا من هوازن وسعد بن بكر وجشم بن بكر ونصر بن معاوية وثقيف...

وما سبق من الإختلاف الشديد بين أصحاب القول الواحد يمثّل أحد وجوه الضّعف بتأويل الأحرف بأنّها تعني لغات مختلفة لقبائل عربيّة بعيْنها. ويزيد من حدّة هذا الضّعف ما رُوي عن عليّ وابن عباس من أنّ القرآن نزل بلُغة كل حيّ من أحياء العرب، وجهة نظر عقّب عليها أحدهم بالقول: "هذا هو الحق، لأنّه إنما أبيح أن يُقرأ بغير لسان قريش توْسعة على العرب، فلا ينبغي أن يُوسّع على قوم دون قوم".

ومن العلماء الذين ناقشوا مقابلة الأحرف السّبعة بلغاتٍ سبع ابن عبد البرّ، فقال بأنّ: "القرآن لا يجوز في حروفه وكلماته وآياته كلها أن تُقرأ على سبعة أحرف... بل لا يوجد في القرآن كلمةً تُحتمل أن تُقرأ على سبعة أوْجه إلا قليل... وقال قوم: هي سبعُ لغات في القرآن متفرّقات على لغات العرب كلها... لأنّ رسول الله لم يجهل شيئا منها وأوتيَ جوامع الكلم... وقال آخرون: هذه اللغات كلها السّبع، إنما تكون في مُضر، واحتجّوا بقول عثمان: نزل القرآن بلسان مُضر، وقالوا: جائزٌ أن يكون منها لقريش، ومنها لكنانة.. فهذه قبائل مُضَر تستوْعب سبع لغات... وأنكر آخرون أن تكون كلها في مُضَر، وقالوا: في مُضَر شواذ لا يجوز أن يُقرأ القرآن عليها... وفي سنن أبي داود أنّ عُمَر كتب إلى ابن مسعود: فإذا أتاك كتابي هذا فأقْرِئ الناس بلُغة قريش... وغيرُ لغة قريش موجودٌ في صحيح القراءات من تحقيق الهمزات ونحوها... وأنْكر أكثر أهل العلم أن يكون معنى الحديث سبعُ لغات، وقالوا هذا لا معنى له، لأنّه لو كان كذلك لم ينكر القوْم بعضُهم على بعض في أوّل الأمر".

ومن النّقاط الإستشكالية التي ذكرها ابن عبر البرّ وغيره أنّ عُمَر وهشام بن حكيم كلاهما قرشيّ مكيّ، وقد اختلفت قراءتهما، ومُحال أن يُنكر عُمَر على هشام قراءته،

كما محال أن يُقرئ النّبي واحدًا منهما بغير لُغته. وردّ البعض بالقول بأنّ الأمر قد يكون أنّ أحدهما سمع خلاف ما أقْرأه النّبي، أو أنّ يكون أحدهما سمع من النّبي حروفا بغير لغة قريش فحفظها وسمع الآخر حروفا بلغة قريش فحفظها.

والواقع أنّ القول السّابق يثير أسئلة أخرى أكثر إشكالا على المستوى الإجرائي: هل كان النّبي يعقد جلسات لتعليم القرآن للمسلمين باعتبار انتمائهم القبلي؟!! وما الذي كان ليفعله مع المؤمنين الذين لم تُصنّف لغتهم ضمن الأحرف السّبعة؟ وهل كان ذلك ليُناسب انتظارات هؤلاء وقد أسلموا بحثا عن سماحة الدّين الجديد وانفتاحه؟ ألم يكن ذلك ليسْتثير العصبيّات والحميّات القبليّة؟

إلى الأسئلة الإنكارية السّابقة، أضيف أسبابا أخرى تفنّد فكرة نزول القرآن على بألسنة قبائل عربيّة بعيْنها. أوّلها أنّ الخالق جلّ وعلا لم يكن ليُراعي قبيلة معيّنة بتنزيل رسالته العظيمة البديعة المفتوحة على امتداد المكان والزّمان بلهْجتها، خاصّة مع ما يُعلم من عدم خلوّ أيٍّ من اللّغات الإنسانيّة من القصور والإعجام والكناية والإقتصاد في التّعبير. وثانيها أنّ المسلمين كانوا ولا يزالون منذ القرن الأوّل مختلفين في تفسير مئات الكلمات القرآنيّة، ما يؤكّد تميّز النصّ القرآني بمنطقه ونظْمه ونسَقه ومصطلحاته الخاصّة. وثالثها أنّ الإسلام لم يكن من الضّعف أمام الحاجات النّفسية والمعرفيّة للمنتمين لبعض القبائل العربيّة، فيما نعلم أنّ مضامينه قد أحدثت انقلابا على عقائد وطرق تفكير والأحكام التي كانت سارية قبل نزوله.

ومن حُجج أصحاب هذا الرّأي ما قاله أحدهم من أنّ "الله تعالى أنزل القرآن بلغة قريش ومن جاورهم، ثم أباح للعرب المُخاطَبين به أن يقرءوه بلغاتهم، لأنّ العربيّ إذا فارق لغته التي طبع عليها يدخل عليه الحميّة من ذلك، فتأخذه العزّة، فجعلهم يقرءونه على لغاتهم مَنًّا منه عزّ وجلّ، لئلا يُكلّفهم ما يشقّ عليهم فيتباعدوا عن الإذعان... فمن أجل ذلك جاء في القرآن ألفاظ مُخالفة ألفاظ المصحف المُجْمع عليه،

كالصوف وهو (العهن)". والسؤال الذي قد يُطرح حينها: هل يُقبل منطقا أنْ يتحرّر إنسان من عقيدته التي يقوم عليها نمط حياته ومنهج تفكيره، ثمّ يجد حرجا في القبول بنصّ رسالة هذا الدّين لأنّه يعتبرها مصبوغة بلهجة قبيلة غير قبيلته؟!!

2.3 هل نُسخ حُكم الأحْرف القرآنيّة السّبعة؟

انقسم العلماء بشأن نسْخ الأحرف السّبعة من عدمه إلى قسميْن: قسمٌ منهم اعتبر حكم قراءة القرآن على سبعة أحرف منسوخا، منهم ابن وهب وابن عبد البرّ والطبري والطّحاوي وغيرهم، فيما رأى فريق آخر أنّ هذا الحكم باق ما بقيَ القرآن الكريم.

ومُجمل رأي الفريق الأول أنّ الأحرف السّبعة رُفعت من القرآن، وأنها كانت رخصة استثنائيّة من الله بغاية التّخفيف عن الأمّة، حتى إذا زالت أسباب هذه الرّخصة نُسخ ذلك بحمْل الناس على لغة قريش، باجتهاد من الخليفة الثّالث بعد مشورة أصحابه، ولكن بقيَ الإذْن بقراءة هذا الحرف بلهجات مختلفة، هي القراءات المتواترة.

ومن أدلّتهم على نسْخ الأحرف السّبعة أنّه لو كانت قرآنا لم تكن لِتخْفى عن الأمّة بعد أن تعهّد الله سبحانه بحفظ كتابه، ومن أدلتهم أيضا أنّ المرويّ عن السلف في الأحرف السّبعة لا يتّفق مع الرّسم القرآني، ذلك أنّ المصاحف العثمانية اشتملت فقط على ما يحتمله رسمها من الأحرف السبعة. وقد افترض بعض أصحاب هذا القول بأنّ خلوّ المصاحف العثمانيّة من تنقيط الحروف وتشْكيلها كان هدفه أن تحتمل قراءة القرآن جميع ما صحّ ممّا أبقاه النّبي عند العرْضة الأخيرة.

ويمكن مناقشة أصحاب هذا القول بطرح الأسئلة التّالية: هل للصّحابة الأهليّة لمناقشة رخصة إلهيّة تخصّ صياغة الرسالة الخاتمة؟ ألا يُفترض أن يكون النّبي هو ذاته من يأمر بنسْخ الحُكم الذي ترخّصه لأمّته كما أذِن أوّل الأمر بإتيانه؟ وهل كان تجريد رسم النصّ القرآني من التّنقيط والتّشكيل عمدا من كتّاب المصحف العثماني؟ وهل

كان لينتج عن رسم يخلو من التّنقيط والتّشكيل ما نجده اليوم من اختلافات معدودة في قراءة القرآن، أو كان لِتبلغ الإختلافات بين مختلف القراءات الآلاف؟

وأسأل أيضا: هل زالت علّة التّرخيص بالقراءة على سبعة أحرف في فترة ما بعد وفاة النّبي أم إنّها تأكّدت أكثر بامتداد الزّمن؟ أليست الأمّة كانت أحْوج ما تكون لتعدّد الأحْرف بدخول كثير من غير العرب في الإسلام وطغيان اللهجات البعيدة عن اللغة العربية؟ يقول ابن حزم: "فحرامٌ على كلّ أحدٍ أنْ يظنّ أنّ شيئا أخبرَ رسول الله أنّ أمّته لا تطيق ذلك، أتى عثمان فحمل الناس عليه فأطاقوه، ومن أجاز هذا فقد كذّب رسول الله في قوله لله تعالى: إنّ أمته لا تُطيق ذلك، ولم يُنكر الله تعالى عليه ذلك... وقال هؤلاء المجرمون إنهم يطيقون ذلك، وقد أطاقوه!! فيا لله".

خلافا للفريق السّابق، يرى عددٌ آخر من العلماء أنّ حديث الأحرف السّبعة غير منسوخ، وأنّ هذه الأحرف استوْعبها المصحف (أو المصاحف) العثماني، وأنّها تجلّت في فتحها الباب أمام إمكان الإختلاف في أداء الكلمة القرآنية وفْق ما أذِن به النّبي. ومن حُجج هؤلاء قولهم إنّه لا يجوز على الأمّة (المعصومة من الخطأ) أن تُهمل نَقْلَ نصوصٍ قرآنيّة دون سواها، وقد أجمع الصحابة على نقل المصاحف العثمانية من الصحف التي كتبها أبو بكر وتركها عند السيّدة حفصة، مع التّثبّت منها، وقد كانت هذه الصّحف بجميع الأحرف السبعة.

وقد رُدّ على الحجّة السّابقة بأنّ القراءة على الأحرف السّبعة لم تكن واجبةً على الأمّة، وإنما كان رُخصةً تركوها بعد انتفاء أسبابها، وإجماع علماء الأمّة على هذا الخيار يؤكّد سلام اختيارهم مع ما يُعلم من استحالة اجتماعهم على الضّلال. يقول الطّبري أحد أنصار هذا الرّأي: "الأمّة أُمِرت بحفظ القرآن، وخُيّرت في قراءته وحفظه بأيّ تلك الأحرف السّبعة شاءت، كما أُمِرت إذا هي حنثت في يمينٍ وهي موسرة أن تُكفّر بأيّ الكفّارات الثلاث شاءت... فرأتْ قراءته بحرْف واحد ورفْض

القراءة بالأحرف الستّة الباقية... فإن قال قائل: كيف جاز لهم ترك قراءةٍ أقرأهَمُوها رسول الله؟ قيل له: إنّ أمْره إيّاهم بذلك إنما كان أمرُ إباحةٍ ورخصة... وإنْ قال قائل: ما بال الأحْرف الستّة غير موجودة؟ قيل له: لم تُنسخ، ولكن الأمّة أُمرتْ بحفظ القرآن، وخُيّرت في قراءته وحفظه بأيّ تلك الأحرف شاءت، فرأتْ قراءته بحرْفٍ واحدٍ ورفض القراءة بالأحلاف الستّة الباقية، فأُتلفتْ واندثرتْ" (بتصرّف).

والحاصل أنّه لكلّ فريق من الفريقيْن السّابقيْن حُجَجه من النّقل والعقل، على أنّ التحقيق في هذه الإشكالية يبقى رهينُ التّعريف المعتمد والمُختلف عليه لفكرة الأحرف السّبعة. على أنّ ما يزيد من مستوى الشكّ في نسْخ حكم الأحرف السّبعة - على افتراض وجوده - ما ورد من أخبار بخصوص ما يُعرف بجمع القرآن.

3. التّحقيق في تعدّد الأحْرف من خلال البحث في علاقتها بجمْع القرآن

3.1 إشكالية العلاقة بين الأحْرف السّبعة وعمليّات جمع القرآن

خلُص معظم العلماء بخصوص هذه القضيّة أنّ أصحاب النّبي الكريم تمارؤا في أحرف القرآن، فسَنّ لهم النّبي التّوْسعة، بإذن من الله سبحانه، إلى حدّ تسْبيع هذه الأحرف. ولما توفي النّبي استمرّ أصحابه يقرؤون القرآن على هذه الأحرف المتعدّدة، كلٌّ يقرأ على الحرْف الذي سمعه مباشرة أو نُقل إليه عن النّبي، فاشتدّ الخلاف في ذلك حتى كادت تقع الفتنة بين الناس، فرُفع الأمر إلى الخليفة الثالث، والذي جزع للأمر، فشكّل لجنة هي التي تولّت كتابة مُصحفًا "إمامًا"، نسخهُ بعد ذلك في عدّة نُسخ، وأذاعه في الأمصار، وأحْرق ما عداه من المصاحف.

والفهم السّابق للعلاقة بين جمْع القرآن والأحرف السّبعة بناه العلماء اعتمادا على ما ورد من أحاديث بهذا الشّأن، أهمّها ما أخرجه البخاري عن زيد بن ثابت: أرسل إليّ أبو بكر قال: إنّ عمر أتاني، فقال: إنّ القتل قد استحرّ يوم اليمامة بقرّاء القرآن... فتتبّعتُ القرآن أجْمعُه من العسب واللّخاف وصدور الرّجال. وكذلك ما أخرجه

البخاري عن أنس من أنّ حذيفة قدم على عثمان فقال: أدْرك هذه الأمّة قبل أن يختلفوا في الكتاب اختلاف اليهود والنصارى، فأرسلَ عثمان إلى حفصة أنْ أرسلي إلينا بالصّحف ننْسخها في المصاحف... فأمر زيد وعبد الله بن الزبير، فنسخوها في المصاحف، وقال عثمان للرّهط القرشيّين الثلاثة: إذا اختلفتم أنتم وزيْد في شيء من القرآن فاكتبوه بلسان قريش، فإنّما نزل بلسانهم، فأرسل إلى كلّ أفق بمصحف ممّا نسخوا. وهذه الرّواية عند البخاري تعني أنّ اللجنة التي تمّ تشكيلها لم تُبقي إلا على لسانٍ واحدٍ، هو لسان قريش، بعد أن نزل القرآن بغير لسانهم.

على أنّ الرّوايات التي فصّلتْ في جمْع القرآن، والتي قيل إنّها أولاها وقعت تحت إشراف النّبي الكريم، ثمّ تتالت من بعده عمليّات جمع القرآن تحت إشراف كلّ من الخليفة الأوّل والثّاني والثّالث، تثير عديد الملاحظات والإسْتشكالات.

فباعتبار ما ورد من روايات حول الأحرف السّبعة، وممّا قيل حول وجود مصاحف خاصّة لعديد الصّحابة تعبّر عن هذا التعدّد، وحيث أنّ أغلب العلماء اعتبروا أنّ أوّل جمع فعليّ للقرآن تمّ في عهد أبي بكر، فذلك يفترض أنّ اللّجنة التي كلّفها بكتابة القرآن لم تُنتج كتابا واحدا، بل سبعة كتب!! أو أنّها أنتجت كتابا واحدا يحتوي على مختلف وجوه القراءات، فيما عجز النّبي قبل ذلك عن إيجاد موادّ لكتابة رسالته!! كما أنّه من المفترض أن يشارك في هذا اللّجنة ممثّلين عن مختلف القراءات، والتي تعبّر عن الإختلاف بين أهمّ ألسنة العرب، غير أنّ الرّوايات تخبرنا بخلاف ذلك.

وأسأل: هل احتوى مصحف أبي بكر أحرفا متعدّدة للقرآن الكريم؟ وهل تضمّن المصحف العثماني الأحْرف السّبعة، أي احتوى على مختلف الصياغات المقبولة للنصّ القرآني، أم هل إنّ هذا المصحف استبعد من الحروف ما هو غير لغة قريش، وكان بالتّالي ينقص عن مصحف أبي بكر بستّة أضعاف؟ أم هل كان المصحف "العثماني" مجرّد نسخة عن مصحف أبي بكر؟... أسئلة لا يملك أحدٌ الإجابة عنها

بشكل دقيق لغياب تفاصيل بهذا الشّأن في الأخبار التي حدّثتنا عن عمليّات جمع القرآن، ما يسمح لكلّ باحث بتقديم الإجابة التي تناسبه.

من ناحية أخرى، فمن المعلوم أنّه لا يجوز للرّسول الكريم تغييرُ حرفٍ واحدٍ من القرآن المجيد، فكيف يصحّ هذا لغيره، فيحذف ستّة أمثال القرآن؟ وبأيّ دليل اقتصر على حرف قريْش دون غيره من الأحْرف؟ ثمّ أليس خطيرا وغريبا تفويض لجنة مُكوّنةً من أنصاري وثلاثة قُرشيّين من صغار الصحابة ليكتبوا للأمّة النّسخة "الصّحيحة" للقرآن، والتخلّي عن غيرها من النّسخ التي قد تحتوي على كلمات أكثر تعبيرا عن المراد الإلهي؟

ويُضاف إلى ما سبق من استشْكالات العديد من وجوه الإضطراب في الأخبار المتعلّقة بالجمع العثماني للقرآن، حيث أنّنا نقرأ مرّة أنّ اللجنة ضمّت زيد بن ثابت الأنصاري وثلاثة قرشيّين، وفي رواية أنّ المسؤول عن الإملاء هو أُبيّ وعلى الكتابة زيْد وسعيد، وفي رواية حصروا الكتابة والإملاء في سعيد بن العاص!!...

3.2 محاولات للمُوائمة بين تعدّد الأحْرف وجمْع القرآن

تعدّدت أقوال العلماء بخصوص العلاقة المُحتملة بين عمليّات جمع القرآن والأحْرف السّبعة، وفيما إذا كانت النّسخة الحالية تحتوي هذه الأحْرف أم أنّه تمّ استبعاد ستّةٍ منها لصالح حرْفٍ قريْش (القبيلة التي انتهى إليها الشأن السياسي!!). وفيما يلي عيّنة من الأقوال التي تعبّر عن أهمّ الآراء الواردة بخصوص هذه القضيّة.

- "جمع الله تعالى الأمّة بحُسْن اختيار الصحابة على مُصحف واحد، وهو آخر العَرَضات على رسول الله. كان أبو بكر أمرَ بكتابته جمْعا بعد ما كان مُفرّقا في الرّقاع... وأمر عثمان بنسْخه في المصاحف، وجمَعَ القوم عليه، وأمرَ بتحْريق ما سواه قطعا لمادّة الخلاف، فكان ما يُخالف الخط المُتّفق عليه في حُكم المنْسوخ. فأمّا القراءة باللغات المختلفة ممّا يوافق الخط والكتاب فالفسْحة فيه باقية" (البغوي)

- "وكان هذا سائغا قبل جمْع الصحابة المصحف... لأنه نزل على قوم لم يعتادوا التّكرار وحفظ الشيء بلفظه، بل هم قوم فصحاء يعبّرون عمّا يسمعون باللفظ الفصيح. ثم إنّ الصحابة خافوا من كثرة الإختلاف، وفهموا أنّ تلك الرّخصة قد استُغنيَ عنها بكثرة الحَفَظة للقرآن... فحسَموا مادّة ذلك بنسْخ القرآن على اللفظ المُنزّل غير اللفظ المُرادف له، وصار الأصل ما استقرّت عليه القراءة في السَّنة التي توفّيَ فيها رسول الله بعد ما عارضه به جبريل في تلك السّنَة مرّتيْن، وبقيَ من الأحرف السّبعة التي كان أبيح قراءة القرآن عليها ما لا يُخالف المرْسوم.. وأمثلة ذلك كله معروفة عند العلماء بالقراءات" (المقْدسي)

- "ليس الأمر على ما توهّمتم من أنّ عثمان جمعهم على حرْف واحدٍ وقراءة واحدة، بل إنما جمعهم على القراءة بسبْعة أحْرف وسبْع قراءات، كلها عنده وعند الأمّة ثابتة عن الرسول... وإنما اختار عثمان حرْف زيْد لأنه هو كان حرْفَ جماعة المهاجرين والأنصار، وهو القراءة المشهورة عن الرسول" (أبو بكر بن الطيب)

- لا دليل على أنّ أبا بكر كتب مصْحفه على الأحرف السّبعة، وأنّ عثمان قد جمع الناس على حرْفٍ واحدٍ وترك الأحْرف الستّة الأخرى، وحذف القراءات المنسوخة. ذلك أنّ الصحابة كانوا يُقرئون الناس بما صَحّ عندهم عن نبيّهم، وليس كلهم بَلَغَهُ ما نُسِخَ في العرْضة الأخيرة. فلما وزّع عثمان المصاحف، صار لو التقى قارئٌ من البصرة وقارئ من الكوفة، فقرأ كلٌّ منهما على اختلاف ما بينهما، فإنّهما يَعْلمان بأنّ ذلك عائدٌ إلى وجهٍ صحيح مرويّ عن النّبي (الأمين الشنقيطي بتصرّف)

إنّ فكرة ذهاب بقيّة الأحْرف الستّة، فيما عدا الحرْف الذي نقرأه اليوم، تنْفيها الأحداث التاريخية، فلا نكاد نجد أثرًا لهذه الأحْرف. قيل إنّ عثمان بن عفان هو الذي أمر بجمع القرآن وبإلغاء الأحْرف الستّة الأخرى، وهي أضعاف هذا القرآن المتداول،

ولو كان الأمر كذلك لما سكت عنه رموز الصحابة والتابعين، ولأُثِر عن المسلمين الإحْتجاج بهذا الأمر، وهم الذين احتجّوا وانتفضوا على أقلّ من هذا.

إنّ المحاولات التي قام بها العلماء للرّبط بين الأحْرف السّبعة وجمْع القرآن كانت متعدّد الأهداف، وخاصّة لإيجاد تفسير يمكن القبول به لفكرة الأحرف القرآنيّة. غير أنّ قراءة مجموع هذه المحاولات تظهر أنّ عملهم كان أقرب إلى التّلفيق والموائمة، باختيار ما يناسبهم من الأخبار، واسْتبعاد ما لا يتناسب مع مقرّراتهم. بل إنّ هذه المحاولات لتوظيف عمليّة جمع القرآن لبيان ماهيّة الأحرف السّبعة أدّت إلى توْليد مزيد من الإشكالات، بسبب مُراكمة الإضطرابات التي تحتويها روايات الأحرف السّبعة مع الإضطرابات التي نجدها في الأخبار المتعلّقة بجمْع القرآن.

3.3 حُجج قرآنيّة ومنطقيّة متنوّعة تدْحض فكرة الأحْرف السّبعة

- تعني كلمة "حرْف" في الخطاب القرآني نهاية جانبٍ أو وجهٍ من الشيء ليبدأ به جانبٌ آخر، ومنه الإنحراف بمعنى المَيَلان إلى غير الطّريق السّليم، أو العدول عن المعنى المُراد من صاحبه. ومن أمثلة استخدام هذه المفردة: "وَمِنَ النَّاسِ مَنْ يَعْبُدُ اللَّهَ عَلَى حَرْفٍ فَإِنْ أَصَابَهُ خَيْرٌ اطْمَأَنَّ بِهِ وَإِنْ أَصَابَتْهُ فِتْنَةٌ انْقَلَبَ عَلَى وَجْهِهِ"، فيكون المراد من تحْريف "الكَلِم" كسْر وِحْدته الموضوعيّة وتجانسه بإجراء تغيير على الصّور والأفكار التي عبّرت عنها الذّات المتكلّمة، أو بالقيام بفصْل المنظومة المتكاملة ل"الكَلِم" بتوجيه دلالات مضامينها إلى وُجُهات غير التي أرادها صاحب "الكَلِمُ". وعليه، فإنّ مجرّد استعمال "حرْف" لوصف القرآن هو أمر غير مقبول

- من الإشتقاقات التي اسْتخدمها القرآن للجذر "حَرَفَ" فعل "حرّف"، والذي قال عالم سبيط النيلي بخصوصه ما يلي: "وفي النصّ ورَدَ وصفٌ لعمل الكهنة في التّخريب اللغوي وبعبارتيْن مختلفتيْن في انتظام المفردات، الأولى: "يحرِّفون الكَلِمَ عن مواضِعِهِ"، والثانية: "يحرِّفون الكَلِمَ من بعد مواضِعِهِ". فالعبارة الأولى تعني

تحويل اللفظ عن موْضعه الأصلي بالتقدير تقديما أو تأخيرا... والعبارة الثانية تعني أنّ الموْضع لا يُغيَّر، وإنما يتمّ تحريف دلالة اللفظ عن طريق تعدّد الدلالات بالمرادفات والمجاز والإسْتعارة والكناية وأمثالها"، ملاحظة تُعاضد سابقتها وتؤكّد تكذيب القرآن لأيّ ادّعاء بجواز السّماح بإجراء أيّ تغيير على مستوى مضمونه

- معنى الأحْرف السّبعة يقضي بجواز تغييرٍ مشروط لألفاظ قرآنيّة بأخرى قد لا نجدها أصلا في المصحف، بدعْوى التّيسير في الدّين وقطع أسباب المِراء، جوازٌ يتعارض مع صريح آياتٍ تحظر على الرّسول التصرّف الذّاتي في ألفاظ النصّ القرآني، وإلاّ استوْجب العذاب الأليم: "قُلْ مَا يَكُونُ لِي أَنْ أُبَدِّلَهُ مِنْ تِلْقَاءِ نَفْسِي إِنْ أَتَّبِعُ إِلَّا مَا يُوحَى إِلَيَّ إِنِّي أَخَافُ إِنْ عَصَيْتُ رَبِّي عَذَابَ يَوْمٍ عَظِيمٍ" - "وَاتْلُ مَا أُوحِيَ إِلَيْكَ مِنْ كِتَابِ رَبِّكَ لَا مُبَدِّلَ لِكَلِمَاتِهِ وَلَنْ تَجِدَ مِنْ دُونِهِ مُلْتَحَدًا" - "وَلَوْ تَقَوَّلَ عَلَيْنَا بَعْضَ الأَقَاوِيلِ لَأَخَذْنَا مِنْهُ بِالْيَمِينِ ثُمَّ لَقَطَعْنَا مِنْهُ الْوَتِينَ"

- لو أنّ نزول القرآن كان على سبعة أحْرف لعلمه المسلمون، ولوَصلت الفكرة بطريقة متواترة ومُبينة، ولعُرف ماهيّة وطبيعة الإختلاف بين حرْف وآخر، ولمَا كانت هذه الضّبابية التي تحيط بهذه الفكرة التي تُشكّكُ في حفظ الكتاب الحكيم

- من غير المقبول تصْديق روايات تزعم ضمنيّا أنّ الرّسول الكريم قصّرَ في مهمّته بتساهله في حفظ الرسالة الإلهيّة التي أمر بتبليغها، وذلك بعدم تصْحيح قراءة القرآن لبعض أصحابه، والسّماح لهم بتبديل كلماته، بل والغضب من عدم "التسامح" بين المسلمين فيما يتعلّق بتبديل الكلمات القرآنية بمُرادفاتٍ لها!!

- كيف يكون النصّ القرآن مُتمايزا عن غيره من النّصوص على مستوى نظمه وبيانه وانْضباطه ودقّته وتحدّيه للبشر إذا كان من السّعة في ألفاظه بحيث يمكن للمسلم التخيّر بين قائمةٍ من الألفاظ (غير متوفّرة أصلا)، بشرط عدم تحريم الحلال ولا إباحة الحرام؟ يقول ابن حزم: "وبلا خلافٍ من أحدٍ من الأمّة أنّ القرآن معجزة،

وبيقينٍ ندري أنه إذا تُرجم بلغة أعجميّة أو بألفاظ عربيّة غير ألفاظه فإنّ تلك الترجمة غير معجزة، وإذ هي غير مُعجزة فليست قرآنا". ويقول ابن حزم في موضع آخر: "وأمّا من حدّث وأسْند إلى النّبي وقصد التبليغ لمَا بلّغه عن النّبي فلا يحلّ له إلا أنْ يتحرّى الألفاظ كما سمعها، لا يُبدّل حرفا مكان آخر وإنْ كان معناهما واحدا... فكيف يسوغ للجُهّال المُغفّلين أو الفسّاق المُبْطلين أن يقولوا: أنّ النّبي كان يُجيز أن توضع في القرآن مكان "عَزيزٌ حكيمُ": "غفورٌ رحيمٌ"

- إنّ تاريخ الكفار والمنافقين شاهدٌ على بطلان فكرة الأحرف السّبعة، حيث لم ينقل لنا القرآن الكريم أو أحدٌ من المؤرّخين أنّ المشركين والمنافقين والأعراب شكّكوا في مصداقية النّبي بحُجّة أنّه يقرأ النصّ الواحد بأشكال متعدّدة. وعدم نقل التاريخ شيئا من هذا القبيل يدلّ على أن النّبي كان في غاية الحرص على التزام النصّ حتى لا تتسرّب الرّيْب إلى القرآن، وهو الكتاب الخاتم الذي لا كتاب سماوي بعده

- للتّوفيق بين ما ورد من أخبار حول حرْص الخليفة الثّالث على كتابة القرآن بلسان قريش حصْرا وما ورد من أحاديث متعلّقة بإنزال القرآن على سبعة أحرف، قال البعض بأنّ القرآن نزل أوّلا بلغة قريش قبل نزول رخصة تعدّد الأحرف مراعاة لمن دخل في الإسلام ولم يكن لسانه معتادًا على لسان قريش، وهذا التّأويل تتعلّق به نقاط استفهام عديدة: هل العلماء متّفقون أصلا على معنى الحرْف حتّى يُؤوّل الأمر كما سبق؟ وما المحدّد في اختيار سبع لهجات بالضّبط؟ ولماذا غابت قبائل المدينة عن القوائم التي اقترحها العلماء للقبائل التي نزل القرآن بحرفها؟

وفي نهاية هذه الفقرة أسأل: هل مشكلة أيّ أمّة مع كتابها هي سهولة التلفّظ بمختلف كلمات نصّه، أو إدْراك مقارباته، واستحْضار تذكرته، وتنفيذ أوامره ونواهيه، وتنزيل أحكامه؟ وهل النّبي من قِصر النّظر بحيث أنّه يهتمّ بأمور بسيطة، كعدم قدرة بعض المحيطين به على القراءة المضبوطة لنصّ رسالته؟ وهل الرّحمة للأمّة إلا

اتّباع مضامين الرّسالة التي أنزلت إليهم؟ ألم يكن من الأنسب لنبيّنا الباحث عن خير أمّته التوجّه بالدّعاء لله جلّ وعلا حتّى يُيسّر لهم سبل الإستهداء بهدْي الكتاب المجيد، تجسيدا لقوله سبحانه: "قُلْ يَا عِبَادِيَ الَّذِينَ أَسْرَفُوا عَلَى أَنْفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِنْ رَحْمَةِ اللَّهِ (...) وَاتَّبِعُوا أَحْسَنَ مَا أُنْزِلَ إِلَيْكُمْ مِنْ رَبِّكُمْ مِنْ قَبْلِ أَنْ يَأْتِيَكُمُ الْعَذَابُ"؟ أليس طلب التّوسعة في صياغة هذه الرّسالة إلا فتحا لباب التّلبيس الشّيطاني عليها؟

وأسأل أخيرا: ألا تعْدو أن تكون فكرة الأحرف السّبعة وقع افترائها على النّبي من الأساس لتحقيق غايات من الممكن استخراجها من خلال الحفر في ثنايا روايات تعدّد الأحرف السّبعة؟ ألم يكن من الأنسب والأيسر على ابن الجزري (وغيره) التّفكير في هذا الإفتراض المحتمل بدَلَ قضاء أكثر من ثلاثين سنة في البحث عن حلِّ معضلة الأحرف القرآنيّة السّبعة، والتي لم ولن تُحلّ إلا بمُسائلة مصداقيّتها من الأساس.

4. بحثا عن سبب صناعة فكرة تعدّد الأحْرف القرآنيّة

4.1 توطئة بخصوص منهجيّة عمل العقل الرّوائي

من المنطقي أنّه بقدْر ما تكون الصّورة الأصليّة بديعة ومُتقنة ودقيقة، بقدْر ما يكون تقليدها ومُحاكاتها مُتطلّبا لمجهودات ضخمة حتّى لا تظهر الفُروقات الهائلة بين الأصل والنّسخة. ومن أجل ذلك، كان لا بدّ على وضّاع الأحاديث بذل الكثير من الجهد الفكري حتّى تمْتلك منتجاتهم بعض وجوه الشّبَه من النصّ القرآني، سواء على مستوى الفكرة أو الصياغة، وحتّى يتمكّنوا من تمرير ما شاؤوا من المضامين التي يحتاجونها، لتحقيق مصالحهم الخاصّة أو مصالح أسيادهم.

وضمن هذا الإطار، فإنّه يبدو لي أنّ وقوع الإختيار على رقم 7 في فكرة الأحرف السّبعة لم يكن اعتباطيا، بل كان اختارًا وظيفيّا، اختاره العقل الرّوائي بعناية ليسْتثمر وُرود هذا الرّقم في عديد المواضع القرآنيّة، حيث ورد متعلّقا بعدد مثاني القرآن، وبعدد السّماوات، وبعدد أبواب جهنّم، وبعدد الأبْحر في أحد الأمثال التي ضربها الله

سبحانه لنا، ولأنّ هذا الرّقم يُعادل عدد مرّات الطّواف والسّعي في الحج... فكانت الغاية من تسْبيع أحرف القرآن البحث عن مصداقية لهذه الفكرة العجيبة.

هذا على مستوى المتن، أمّا على مستوى الإسناد، فإنّه يصعب القطع بصحّة قائمة الرّواة الذين نُسب إليهم أحاديث الأحرف السّبعة، وأهمّهم أُبيّ وابن عباس وعُمر وابن مسعود وعليّ. على أنّه نظرا لضعف أصل فكرة تعدّد أحرف القرآن، فإنّ الأرجح أنّه وقعت صناعة الأسانيد، لتحقيق شرط اتّصال سلسلة الرّواة، ولإضفاء موثوقية يصعب أن تنالها متونهم، بحُكم القيمة الإعتباريّة للأسماء المذكورة آنفا.

4.2 الأحْرف السّبعة كأداة لتبرير اجتهادات الصّحابة في فهم القرآن

يقول أحد الباحثين الشّيعة إنّ للأحرف السّبعة معنييْن عند أهل السنة: الأول أنّ القرآن نزل على سبْعة أشكال من الألفاظ بشرط الموافقة في المعنى، والثاني أنّ الأحْرف السّبعة هي وجوه اختلاف القراءات، وهذا الإحتمال يقرّ به ما يقوم به علماء السنّة من استقراءٍ لوجوه القراءات عند السّلف، ثمّ تطبيق مفهوم الأحْرف السّبعة على تلك الوجوه للقوْل ضمنيّا بأنّ جميع ما قيل إنّ الصحابة قرؤوا به يتوافق مع ما أنزله الله على رسوله الكريم، وأنّ أحدًا منهم لم يبتدعْ من عند نفسه شيئا.

ولتبْرئة ساحة الصّحابة من قراءة بعض الكلمات بغير ما نقرأه في المصحف، وقعت صناعة فكرة الأحْرف السّبعة، أو على الأقلّ توظيفها، لتكون مظلة تستوْعب كل ما استمْزجهُ الصحابة في قراءة بعض النصوص القرآنيّة بالزّيادة أو النقص أو التّبديل. فكان الرّأي في تحْديد ماهيّة الأحرف السّبعة هو إيجاد المخارج لجميع ما وصل إلينا من استمزاجات السّلف في قراءة القرآن. وهذه المقاربة التّبريريّة أساسها، بحسب الشّيعي، هو الإعتقاد الضمنيّ لأهل السنّة بعصمة الصّحابة.

ويستدلّ الباحث بتصنيف ابن قتيبة للأحرف السّبعة، تصنيفٌ يعتبر أنّ هذه الأحْرف هي وجوه التّغاير التي يقع فيها الاختلاف. والنّاظر في الرّواية يجدُ ما يُبرّر رأي

الباحث الشّيعي، إذ يقرأ أخبارا تتحدّث عن عبارات قرآنيّة زُعْم أنّ بعض الصّحابة يقرؤونها على غير ما نجدها في المصحف، كقراءة السيدة عائشة: "والصّلاة الوُسْطى وصلاة العصْر"، وقراءة ابن مسعود: "وَنادوْا يا مَالِ"، وقراءة أبي هريرة: "قُرّاتُ أعْينٍ"... على أنّ ما سبق لا يجعل الشّيعة أفضل حالا من السنّة، فهُما في النّهاية وجْهان لعُمْلة واحدة، عملة الطائفيّة والتّلبيس على السّماوي بالبشري.

4.3 الأحْرف السّبعة كأداة لتبْرئة ساحة ابن أبي سرح الأموي

قد تكون فكرة الأحرف السّبعة بُنيتْ أساسا من أجل تبرئة ابن أبي سرْح، أو على الأقلّ التّنسيب من عِظَم جريمة محاولته تحريف القرآن الكريم، فرضيّة قد يقوّيها وجوه الشّبه بين بعض ما وردنا من روايات حول الأحرف السّبعة، وأخبارا تحدّثت عن هذه المحاولة الفاشلة لابن أبي سرح لتحريف بعض عبارات الكتاب الحكيم.

وإنّ عديد الإعتبارات تدفع باتّجاه القول بالفرضيّة السّابقة، أهمّها أنّ السّبب الأوّل للإفتراء على الله ورسوله هو خدمة السّلطان، وأنّ ابن أبي سرْح كان أحد الشّخصيات الأمويّة التي كان لها حظوة عند الخليفة الثّالث، وأخوه من الرضاعة. وعليه، فلن يكون من العجب انتصاب العقل الرّوائي السنّي مدافعا عن هذه الشخصيّة في سياق الدفاع عن إدارة عثمان بن عفان للشأن السياسي والمالي في عهده.

وقد اتّخذت محاولات تبْرئة ابن أبي سرْح اتّجاهيْن: أوّلها التّشكيك في صحّة أيّ رواية تحدّثت عن محاولته الإفتراء على الله الكذب، وثانيهما القول بوجود شخصيّتيْن تاريخيتيْن مختلفتيْن وقع الخلط بينهما: ابن أبي سرح، أخو عثمان من الرضاعة الذي أهْدر النّبي دمه عند فتح مكّة، والذي استأمن له عثمان عند النّبي وحسُن إسلامه، والذي تولّى إمارة مصر، وفتح الكثير من مدن إفريقية، وأنْفلهُ الخليفة خُمْس الفيْء. والثاني هو رجل نصراني مجهول، أسلم ثمّ ارتدّ وبقيَ على ردّته حتّى موته، ولفظت الأرض جثّته، وهذا الشّخص هو الذي كان يغيِّر في كتابة الوحي، لا الأول.

والمشكلة أنّ هؤلاء الذين قالوا بوجود شخصيّة أخرى غير ابن سرْح نسبوا إليها محاولة تحريف القرآن لم يجدوا من مخرجٍ لتفسير سبب ردّة ابن أبي سرح إلا إنكار صحّة الأحاديث التي تتّهم صديقهم بالإفتراء، على الرّغم من مقبوليّة سندها، واستدلال بعضهم برواية ابن إسحاق المتّفق على ضعفها، لأنّها بدت لهم أقلّ حدّة في اتّهام ابن أبي سرْح، حيث أنّها تشير إلى ردّته نتيجة إعجابه بنفسه لنطقه عبارة قرآنيّة، وشكّه بالتّالي في مصدر الوحي، لا التّحريف المتعمّد لكلام الله عزّ وجلّ.

وتقديري أنّه يمكن تقسيم الرّوايات المتعلّقة بهذه القضيّة إلى قسميْن: روايات تُقرّ بحياء بمحاولة ابن أبي سرح تغيير كلام الله، وأخرى تسعى إلى إنقاذه بصناعة شخصيّة تمّ تلبيسها جريمة التّحريف. مع الإشارة إلى أنّ تصوير مشهد خوارقيّ وإدراجه في قصّة المرتدّ النّصراني أريد به على الأرجح البحث عن مقبوليّةٍ للقصّة، وهي قصّة رفض الأرض قبول جثّة النّصراني، مع أنّ المفترض أن ترحّب به حتّى ينال نصيبه من عذاب القبر. وفيما يلي أهمّ هذه الرّوايات:

- عن أنس أنّ رجلا كان يكتب للنّبي... فكان رسول الله يُملي عليه "غفورًا رحيمًا" فيكتبُ "عليما حكيما"... فارتدّ ذلك الرجل فلحق بالمشركين، وقال أنا أعْلمُكم بمحمد، وإني كنتُ لا أكتبُ إلا ما شئتُ، فمات ذلك الرجل، فقال النبيّ إنّ الأرض لا تقْبله (ابن حبان، قال ابن كثير على شرطهما، وقال الأرناؤوط على شرط مسلم)

- عن أنس أنّ رجُلًا كان يكتُب لرسول الله، فإذا أَمْلى عليه "سميعًا" يقول: كتبْتُ "سميعًا بصيرًا"، قال: دعْهُ... وكان قد قرأ البقرة وآل عمْران... فذهب فتنصّر، فقال: لقد كنت أكتبُ لمحمّد ما شئتُ، فيقول: دَعْهُ، فمات، فدُفن، فنبذتْه الأرض مرّتين أو ثلاثًا (أحمد، وقال الأرناؤوط على شرط مسلم)

- عن سعد قال: لمّا كان يوم فتح مكة، أمّنَ رسول الله النّاس إلا أربعة... وأمّا عبد الله بن سعد بن أبي سرْح فإنه اختبأ عند عثمان، فلما دعا رسول الله الناس إلى البيْعة

جاء به حتى أوْقفه على النّبي، قال: يا رسول الله، بايعْ عبد الله... فنظر إليه ثلاثا، كلّ ذلك يأبى، فبايَعه بعْدَ ثلاث، ثم أقبل على أصحابه، فقال أما كان فيكم رجلٌ رشيد يقوم إلى هذا حيث رآني كففْت يدي عن بيْعته فيقتُله!!؟ فقالوا: وما يُدرينا يا رسول الله ما في نفسك (النسائي والحاكم، وصحّحه ابن الملقن والألباني)

- عن ابن عباس قال في سورة النحل: "منْ كفرَ بالله مِنْ بعد إيمانِهِ إلا مَنْ أُكْرِهَ" الآية، فنسخ واسْتثنى من ذلك، فقال: "ثمّ إنّ ربك للذين هاجروا من بعد ما فُتنوا ثم جاهدا وصبَروا" الآية، وهو عبد الله ابن أبي سرْح الذي كان على مصر، كان يكتبُ لرسول الله، فأزلّه الشيطان، فلَحِق بالكفار، فأمرَ به أن يُقتل يوم الفتح، فاسْتجار له عثمان بن عفان، فأجاره رسول الله (النسائي، وصحّحه الألباني)

- عن ابن عباس: كان ابن أبي سرْح يكتب لرسول الله فأزلّه الشيطان، فلحق بالكفار، فأمرَ به أن يُقتل يوم الفتح، فاستجار له عثمان، فأجاره رسول الله (أبو داود، والحاكم وقال على شرط البخاري، حسّنه الألباني، وصحّحه ابن حجر والأرناؤوط)

- عن السّدّى قال: وكان (ابن أبى سرح) يكتب للنّبي، فكان إذا أمْلى عليه "سميعا عليما" كتب "عليما حكيما"... فلحقَ بالمشركين، ووشى بعمّار وجبير.. فأُخذوهم فعُذّبوا حتى كفروا، وجُدِع أذْن عمّار يومئذ، فانطلق عمار إلى النّبي، فأخبره بما لقيَ... فأبى النبي أن يتوَلّاه، فأنزل الله في شأن ابن أبى سرح وعمّار وأصحابه: "من كفر بالله من بعد إيمانه"، فالذي أُكرهَ عمّار وأصحابه، والذي شرح بالكفرِ صدرَهُ فهو ابن أبي سرْح (الطبري)، وأخرج نحوه ابن أبي حاتم والطبري، وفيه: فشكّ وكفرَ، وقال: إنْ كان محمّد يوحى إليه فقد أوحيَ إليّ

- عن ابن عباس عن ابن أبي سرْح أنّه كان تكلّم بالإسلام، وكان يكتبُ لرسول الله في بعض الأحايين، فإذا أمْلى عليه "عزيزٌ حكيمٌ" كتبَ "غفورٌ رَحِيمٌ"، فيقول رسول الله: هذا وذاكَ سواء، فلمّا نزلت: "وَلَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ مِنْ سُلَالَةٍ مِنْ طِينٍ" أملاها

عليه، فلمّا انتهى إلى قوله "خَلْقًا آخَرَ" عجِب ابن سعد فقال: "تَبَارَكَ اللَّهُ أَحْسَنُ الْخَالِقِينَ"، فقال رسول الله: كذا أُنزلت علَيّ فاكتبْها، فشكّ حينئذ، وقال: لئن كان محمَّد صادقًا لقد أوحيَ إليّ كما أوحيَ إليه... وذلك قوله: "ومَنْ قَالَ سأُنْزِل مِثْلَ مَا أَنْزَلَ اللهُ"، وارتدّ عن الإسلام (ابن إسحاق والواحدي والقرطبي، استدلّ به المفسّرون، وضعّفه عموم المحقّقون)

4.4 فكرة الأحْرف السّبعة كأداة لخدمة الطّائفيّة

من مآخذ الشّيعة على أهل السنّة تخبّطهم أمام فكرة الأحرف القرآنيّة السّبعة: فلا هم نجحوا في إيجاد تفسير معقول لمَا ورد من أحاديث بخصوص هذه الأحرف، ولا هم مستعدّون للتخلّي عمّا ورد فيها أو في بعضها من مضامين مضطربة وغير معقولة.

يقول السيّد الخوئي بهذا الخصوص: "وعلى هذا فلا بدّ من طرح الرّوايات، لأنّ الإلتزام بمفادها غير ممكن، والدليل على ذلك: أولا أنّ هذا إنما يتمّ في بعض معاني القرآن التي يمكن أن يُعبّر عنها بألفاظ سبعة متقاربة، ثانيا إنْ كان المراد من هذا الوجه أنّ النّبي قد جوّز تبديل كلمات القرآن الموجودة بكلمات أخرى تُقاربها في المعنى فهذا الإحتمال يوجب هدْم أساس القرآن... ثالثا أنه صرّحت الروايات بأنّ الحكمة في نزول القرآن على سبعة أحرف هي التوْسعة على الأمّة، وقد رأينا أنّ اختلاف القراءات أوْجب أن يُكفّر بعض المسلمين بعضا، فكيف يصحّ أنْ يطلب النّبي من الله ما فيه فسادُ الأمّة؟ وكيف يصحّ على الله أنْ يُجيبه إلى ذلك".

وبحسب الشّيعة، واتّباعا لما نُقل عن بعض أئمّتهم، فإنّ القرآن "نزل على حرْف واحدٍ من عند الواحد"، وأنّ "الإختلاف يجئ من قِبَل الرّواة". ويستدلّون على مذهبهم أيضا من المدوّنة السنّية (وعلى وجه الخصوص الرّوايات 5 و 6 و 16)، ويستنْتجون بأنّ القرآن أُنزل على سبعة وجوه من المعاني لا تبلغ العقول إلا الأقلّ منها، ولابدّ من العوْدة إلى الرّاسخين في العلم (أئمّتهم المعصومين) لتبيّنها.

ويفسّر الشّيعة سبب صناعة فكرة الأحرف السّبعة وتأويلها بصياغات مختلفة للنصّ القرآني بما وقع من التّدافع السّياسي بين عليّ وخصومه. ومن أهمّ الرّوايات التي يعتمدونها هي ما رواه الكلّيني من أنّ عليّ أخْرج المصحف الذي كتبه مباشرة بعد وفاة النّبي إلى الناس، "فقال لهم: هذا كتاب الله عزّ وجلّ كما أنزله الله على محمّد... فقالوا: هو ذا عندنا مصحف جامعٌ فيه القرآن، لا حاجة لنا فيه".. من ذلك اليوم أخذ الناس يقرؤون القرآن ولا مُصحّح لهم، وما لبث أن انتشر التّفاوت والإختلاف في قراءاتهم... فكان لابد من تدخّل الدّولة لحلّ المشكلة، وكان الواجب آنذاك يقتضي من الخليفة عُمَر أن يعتمد نسخة القرآن الأصيلة والصّحيحة التي كتبها عليّ، ولكنه اختار حلّ المشكلة بإثبات مشروعيّة التّسامح في قراءة القرآن، واستند بذلك إلى حديث ادّعى من خلاله أنّ في نصّ القرآن سَعَة.

إنّ القراءة النقديّة للشّيعة للمقاربات المضْطربة والحائرة لأهل السنّة لها ما يُبرّرها، غير أنّهم بَدَل أن يتجاوزوا مأزق الأحرف القرآنيّة السّبعة عمّقوا هذا المأزق بتوظيفه في إدارة معركتهم ضدّ أعدائهم الوجوديّين، وفي الإنتصار لإحدى أهمّ مقارباتهم لتفسير القرآن المجيد، وهي ما تُعرف بنظريّة البطون، والتي تقول بأنّه لا سبيل إلى الولوج إلى معاني الكتاب إلا بالعوْدة إلى ما نُقل عن النّبي عن طريق ورثته من آل البيْت وذرّيته الطّاهرة (العتْرة).

الخاتمة

بخصوص الأحْرف القرآنيّة السّبعة، وكما لاحظ أحدهم، فإنّ كلّ فريقٍ من العلماء تأوّل هذه الفكرة والرّوايات المتعلّقة بها حسب اختصاصه، فالأصوليّون يقولون إنّ هذه الأحْرف هي المُطلق والمُقيّد والعام والخاص والنّاسخ والمنسوخ والنص المُؤوّل والمُجمل والمُفسّر، والاستثناء وأقسامه ؛ والفقهاء يقولون إنها الحلال والحرام والمُحكم والمُتشابه والأمر والنهي والدّعاء والخبر والاسْتخبار والزّجر والوعد والوعيد ؛ وأهل البيان يقولون إنها الحذف والصّلة والتقديم والتأخير والإسْتعارة والتكرار والحقيقة والمجاز والمُجمل والمُقيّد والظاهر والمُضمر ؛ والنحويّون يقولون هي اختلاف الأسماء وتصريف الأفعال ووجوه الإعراب...

وقد قال أبو شامة بعد أن تفحّص الآراء بخصوص هذه القضية: "وهذه الطرق المذكورة في بيان وجوه السّبعة الأحْرف في هذه القراءات المشهورة كلها ضعيفة، إذ لا دليل على تعْيين ما عيّنه كلّ واحدٍ منهم"، وقال ابن حبّان: "فهذه خمسة وثلاثون قولا لأهل العلم واللغة في معنى إنزال القرآن على سبْعة أحرف، وهي أقاويل يُشبه بعضها بعضا، وكلها مُحتملة، ويُحتمل غيرها"، وقال السّيوطي بأنّ حديث الأحرف السّبعة هو من المُتشابه الذي لا يُدرى تأويله!! وكتب أحد الباحثين المعاصرين: "قد يكون من أسْرار حديث الأحْرف السّبعة أنه رُوَي على سبْعة أحرف"!!

إنّ فكرة الأحْرف السّبعة كما صوّرتها بعض الأحاديث تقوم على القبول بتبْديل الألفاظ بمُرادفاتها: فكلّ من اسْتحْسَن لفظا أو استصْعب كلمةً بإمكانه إجراء تعْديل جزئيّ عليها بما يتناسب معه، بشرط أن يقدّر، هو نفسه، بأنّه ليس في تبديلها تغيير للمعنى. ومن الأكيد أنّ أيّ تغْيير في صياغة أيّ كلمة قرآنيّة سيتأثّر بأهواء المُبدّل ومصالحه ومؤهّلاته اللغويّة. وقد كان ينبغي أن يكون الأثر العملي لفكرة الأحرف

السّبعة فتحُ باب التلاعب بالنصّ القرآني، ولكن من عظيم قدرة الخالق أنْ صدَقَنا وعْده بحفظ رسالته الخاتمة برغم إيجاد للمسوّغات النّظرية أمام تحريفها، كالقول بالأحْرف السّبعة، وبالنّسخ، وبتعدّد القراءات، وبأسباب النّزول.

ويُحسب للكثير من العلماء رفضهم بشدّة لما ورد في الرّواية حول تفويض العامّة لتغييرٍ مشروطٍ للكلمات القرآنيّة، ومن هؤلاء محمد الغزالي الذي قال بهذا الشّأن: "وفي المُسْند حديثٌ عن الأحرف السّبعة يثير الضحك، وقد رفضتْه الجماهير بداهة، ومع ذلك فإنّ النووي ذكر أنّ من الحروف السّبعة أنْ تضع (حكيمًا عليمًا) مكان (سميعًا بصيرًا)". على أنّه بقيَ مُتخلّدا بذمّة الغزالي - رحمه الله - ديْنُ إيجاد تأويلٍ مقبولٍ لهذا الحديث، وهو الأمر الذي أعْجز جميع من بحَثَ في هذه القضيّة.

وإنّه لمن العجيب ما يُلاحظ من قدرة العقل الإنساني على صناعة المغالطات المنطقيّة لتبرير فكرة متهافتة تمّت إحاطتها بهالة من الحصانة. وإنّه لمن المفارقات أنْ استعمل العقل الرّوائي كلمة "حرْف" لصياغة فكرة كان يُمكن أن تؤدّي إلى "تحْريف" الكتاب!! مفارقة تذكّر بأخرى أكثر شمولا، وهي استعمال هذا العقل لكلمة "سُنّة" لاستيعاب جميع ما قيل بأنّه وحي تناقله آلاف الرّجال على مدى مئات السّنين وأُلحق بالوحي الإلهي، فيما يخبرنا القرآن أنّ "سُنّة" الله سبحانه اقتضت أن يكذّب النّاس برسالات ربّهم، ويرتدّوا عنها باعتماد أدوات مختلفة، أخطرها "السنّة"!!

وأسأل في خاتمة هذا البحث: ألم يكن ينبغي أن يكون عمق الإختلافات بين العلماء بخصوص هذه القضيّة مؤشّرا كافيا لوحده لمُسائلة صحّة روايات الأحْرف السّبعة؟ أليس من الأنسب مواجهة أساس فكرة الأحْرف السّبعة بدل اختيار سياسات التّأويل والمُوائمة والتّلفيق والهروب إلى الأمام؟ ألا يعود الأمر في نهاية الأمر إلى خوف العلماء من أنْ تمتدّ هذه المُسائلة لتطال قوّة منهجيّة السّند، بل وحتّى بُنْية علم الأصول القائلة بهيْمنة "السنّة" على الكتاب؟